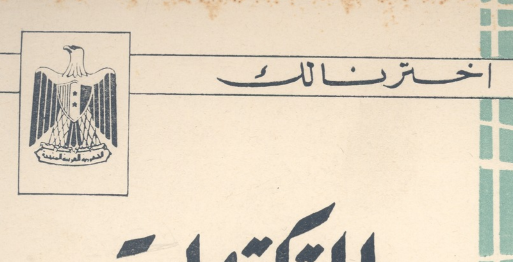


التكتلات الاقتصادية الدولية

بقلم
الاقتصادي اليوغوسلافي
يانس ستانوفنيك

ترجمة يحيى بايزيد
مراجعة محمود فتحي عمر

JANEZ STANOVNIK

WORLD
ECONOMIC BLOCS

The Nonaligned Countries and Economic Integration



اخترنا لك

التكتلات الاقتصادية الدولية

تأليف الاقتصادي اليوغوسلافي
يانس ستانوفنيك

ترجمة يحيى با [illegible]

مراجعة محمود فتحي عمر

سياسة التكتل

لم تعد سياسة التكتل الاقتصادى ملائمة فى محيط الدبلوماسية والسياسة فحسب ، أنها تتجه ، فى توسع ، الى تعميق جذورها فى مجال الاقتصاد العالمى وفى الوقت الذى تسـعى فيه كلتـا الـكتلتين الشرقية والغربية للسيطرة على اقتصاد العالم تبذل الجهود لتمثيـل النظامين المختلفين سياسيا واجتماعيا فى أحلاف عسكرية وسياسية .

وبينما تسعى الكتلة الغربية جاهدة فى تنظيم اقتصاد العالم وفقا للانظمة الاجتماعية فى الدول الصناعية التى هى أكثر تقدما والقـائمة على أساس الشعار المعروف « العالم الحر » نجد أنها امتازت فى الوقت الحاضر بمنافستها مستظلة بشعار « السوق الاشتراكية العالمية » .

وبالرغم من أن ثلث العالم على الاقل ليس مرتبطا بأية واحـدة من الكتلتين فى المجال السياسى والعسكرى فان اكثر من نصفه مرتبط بهما فى المجال الاقتصادى . ولذلك فان الصراع الاقتصادى بين الكتلتين يتوقف الى درجة كبيرة على الدول غير المنحازة .

ويختلف العالم الذى يتصـارع فيه هـذان النظامان فى الوقت الحاضر عن ذلك الذى كانت فيه الاحلاف الاستعمارية تتنازع من أجل اعادة تقسيم العالم .

والحقيقة أن التوسع الاستعمارى يقف موقف المـدافع وهـو يبحث فى الوقت الحاضر عن وسائل وأساليب جديدة للابقاء على كيانه

ولقد غيرت المسائل الثلاث البعيدة المدى التالية وجه العالم :

أ — انهيار النظام الاستعمارى :

لقد شهد جيلنا الثورة الكبرى على الرق المعروف فى التاريخ . ويبين الجدول التالى تقلص النظام الاستعمارى منذ تحرير لينين لكتابه « الاستعمار » حتى اليوم .

الاقاليم والسكان فى الممتلكات الاستعمارية

السنة	الاقاليم		السكان	
	بالكيلو متر المربع	النسبة المئوية	بالمليون	النسبة المئوية
١٩١٤	٤٧ر٩	٥٧ر٩ ٪	٥٦٨ر٧	٣٤ر٣ ٪
١٩٣٢	٥٧	٤٣ ٪	٦٦١ر٨	٣٢ر٧ ٪
١٩٤٥	٣٧ر٢	٢٨ ٪	٦٦٤	٢٥ ٪
١٩٦١	١١ر٩	٨ر٨ ٪	٧٨ر٤	٢ر٩ ٪

ومع ذلك فان تقلص النظام الاستعمارى لايعنى أن الميل للاحتفاظ بالاستغلال الاستعمارى قد أصبح من آثار الماضى، حقيقة أن المستعمرات لم تعد المشكلة الرئيسية للاقتصاد العالمى ، ولكن يمكن اعتبار الدول المتخلفة بمثابة تراث المرحلة الاستعمارية . لقد حل محل التقسيم السابق للعالم الى دول حرة ومستعمرات تقسيم آخر هو الدول الغنية والدول الفقيرة أو الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

نسبة الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى الانتاج والسكان

	الانتاج	السكان	المتوسط بالنسبة للفرد الواحد
الدول المتقدمة	٨٥ ٪	٢٨ ٪	١
الدول المتخلفة	١٥ ٪	٧٢ ٪	١٠٠

وليس لحدود الانظمة الفردية اى دخل فى تقسيم الدول الى دول متقدمة اقتصاديا ودول متخلفة اقتصاديا أو تبعية هذه الدول أو تلك لنظام من هذه الأنظمة . وعلى سبيل المثال فان شعب جمهورية الصين الشعبية وشمالى كوريا وفيتنام انما يمثل الجزء المتخلف من المعسكر الاشتراكى تماما كما تمثل أمريكا اللاتينية أو افريقية هذا الجزء من المعسكر الآخر . ولا يختلف معدل الدخل الفردى بين الصين والاتحاد السوفيتى أو بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية كثيرا عن معدل دخل الفرد فى افريقية وأوروبا الغربية .

٢ ـ نشأة النظام الاشتراكى العالمى :

لم تكن هناك دولة اشتراكية واحدة فى العالم عندما كتب لينين كتابه « التوسع الاستعمارى » ، بل حتى بعد انتصار الثورة الروسية. وبرغم أن تعداد الاتحاد السوفيتى يمثل ٧ر٨٪ من تعداد العالم ومساحته تمثل ٩ر١٥٪ من مساحة العالم فان نصيب الاتحاد السوفيتى فى الانتاج الصناعى قد ارتفع الى ٧ر١ فقط كما ارتفع نصيبه من التجارة العالمية الى أقل من واحد فى المائة .

ولقد لوحظ بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية اتصال جزء كبير من هذا القسم من العالم « بالعالم الاشتراكى » .

والارقام التالية توضح نصيب هذا النظام فى الاقتصاد العالمى

نصيب « النظام الاشتراكى العالمى » فى الاقتصاد العالمى والسكان

المساحة الكلية	نسبة مئوية
المساحة الكلية	٢٦٪
مجموع السكان الكلى	٣٥٪
نصيب الانتاج الصناعى فى العالم	٣٠٪
نصيب انتاج الحبوب فى العالم	٣٢٪
نصيب انتاج القوى الكهربية فى العالم	٢٠٪
نصيب انتاج البترول فى العالم	١٦٪
نصيب إنتاج المنسوجات فى العالم	٢٦٪

وبرغم الاختلاف الكبير فى مدى ارتباط الاقتصاد الداخلى بين هذه البلاد اذ ترتبط البلاد التى هى أكثر تقدما فى هذا النظام عن طريق مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية على حين تظل البلاد التى هى أقل تقدما دون أى رابط ، فان كل هذه البلاد تشترك فى شىء واحد هو أنها تنمى اقتصادياتها على حين انها تتجاهل دوافع السوق العالمية وتقسيم العمل الدولى .

٣ ـ خلق التجمع المركزى فى الاقتصاد العالمى :

يتميز تاريخ الرأسمالية بالاختلاف فى التنمية ، وحتى أول الحرب العالمية الاولى احتلت أوربا المكان الاول فى الانتاج والتجارة العالميين ، ولكن حصة أوربا لمجموع الانتاج العالمى تناقصت باضطراد كما يبدو فيما يلى .

النسبة المئوية لحصة غربى أوربا فى الانتاج الصناعى العالمى

السنة	النسبة المئوية
١٨٦٠	٧٥٪
١٩١٣	٥٣٪
١٩٢٦	٤٢٪
١٩٥٦	٢٠٪

وفى الوقت نفسه انخفضت حصة غربى أوروبا فى الصادرات العالمية من ٥٢٪ سنة ١٩٢٨ الى ٣٩٪ سنة ١٩٥٠ . ويوازى انخفاض امكانيات اقتصاد أوروبا الغربية النمو الثابت لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية : ففى المدة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٥٣ كان معدل النمو السنوى لاقتصاد الولايات المتحدة ٣ر٧٥٪ يقابله ٧ر١٪ فقط فى ايطاليا فى المدة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٩٥٤ . وخلال المدة نفسها كان معدل النمو الاقتصادى السنوى فى فرنسا ١٪ فقط وفى بريطانيا ٨٥ر١٪ والمانيا ٤ر٢٪ وذلك فى الفترة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٩١٣ أما من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٥٤ فقد ارتفع الى ٥ر١٪ فقط .

ويختلف النصيب المتناقص لاوروبا الغربية فى الانتاج الصناعى العالمى مع الازدياد المتوازى فى الانتاج الصناعى للولايات المتحدة الامريكية .

ففى سنة ١٨٧٠ بلغ انتاج الولايات المتحدة الامريكية ٣ر٢٣٪ من الانتاج الصناعى العالمى وارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٣٥٪ فى سنة ١٩١٣ (قبل الحرب العظمى الاولى) ، ثم زاد انتاجها الى ٤٥٪ قبل حدوث الازمة الكبرى (من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩) واننا لنذكر هذه العوامل لأنها أثرت فى هيكل التجارة العالمى ، وأحدثت تغييرات كان لها أثر عميق فى حالة العالم الاقتصادية ، ولكن يلاحظ أن هذا كله لم

يكن نتيجة للعوامل الاقتصادية فقط بل كان نتيجة للعوامل السياسية والعسكرية أيضا .

ولكى نفهم دلالة التنمية الاقتصـــادية فى العالم المعاصر فهما كاملا لا يكفى ملاحظة النماذج المتغيرة للاقتصاد العالمى فحسب بل يلزم تعرف وتحديد العوامل والاتجاهات التى أدت الى هذه التغيرات .

الاتجاهات الأساسية فى الانتاج والتجارة العالميين

نتج عن التقدم العلمى ثورة فى الانتاج العالمى ، وبينما استمرت الثورة الصناعية الاولى خلال المدة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى فان الثورة العلمية قد بلغت مداها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ومهدت الطريق لثورة ثالثة .

ثلاث ثورات صناعية :

قامت الثورة الصناعية الاولى على أساس الفحم باعتباره أساسا للوقود والآلة البخارية باعتبارها أساس المحركات ، والسفن التجارية والسكك الحديدية باعتبارهما أساسا للنقل البرى والبحرى هذا على حين ارتفع الانتاج فى صناعة المنسوجات الى حد كبير .

وقد مكن التقدم التكنولوجى فى هذه الثورة من ازدياد استعمال المواد الخام كما وازى نمو الانتاج الصناعى العالمى زيادة واردات المـــواد الخام العالمية .

واستعمرت المراكز الصناعية الكبرى للعالم وعملت على زيادة انتاج المواد الخام وزادت فى الوقت نفسه من صادراتها .

ويعتبر احلال الفحم بالآلات الكهربية والبترول بداية المرحلة الثانية للثورة الصناعية ، وعلى ذلك أفسحت الآلة البخارية مكانها لآلة الاحتراق الداخلى التى حلت محل البخار فى السيارات والسفن. وأصبحت صناعة النسيج مقدمة للصناعات الآلية والكيماوية ،والواقع لقد كان للثورة التكنولوجية التى قامت بها المراكز الاقتصادية أبعد الآثار فى التجارة العالمية، أما الثورة الصناعية الثالثة فلا تزال تتقدم، لقد بدأت الطاقة الذرية تحل بالتدريج فى المحركات التى كانت تستعمل البترول أو الطاقة الكهربية ، ونرى هذا فى المحركات النفاثة والصواريخ والغواصات الذرية والسفن التجارية. ولازم هذا تطور آخر فى الصناعات اللاسلكية ، فنحن نرى آثار هذه الثورة الصناعية الثالثة فى طرق المواصلات والاتصالات اللاسلكية وفى الوقت نفسه بدأت المواد الكيماوية

مثل البلاستيك وغيرها من المنتجات (غير الطبيعية) تحل محل المواد الخام الطبيعية . وكان أثر هذا أن تقدمت صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية تقدما كبيرا . ويبدو أن البحث التكنولوجى يتخذ مركزا رئيسيا للدفع الاساسى للتقدم الاقتصادى ، ومن المقطوع به أن مثـــل هــذه الاتجاهات فى الانتاج العالمى لها بوجه عام آثار واسعة المدى على كيان التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام .

تغير الانتاج العالمى وأثره فى التجارة العالمية

حتى الحرب العالمية الاولى (أى فى عهد الثورة الصناعية الاولى) أعتمد تقدم الانتاج الصناعى العالمى على تنميـــــة موازية فى انتاج المواد الخام . ونظرا لندرة المواد الخام فى النطاق المحلى بالمراكز الصناعية العالمية أدى ذلك الى زيادة هذه المراكز من وارداتها من المواد الخـــام ويوضح ذلك الجدول التالى :

نمو الانتاج الصناعى العالمى وموازاته لزيادة تجارة المواد الخام حتى سنة ١٩١٣

(بالنسبة للرقم القياسى الاساسى لعام ١٩١٣ = ١٠٠)

الفترة	الانتاج الصناعى العالمى	التجارة الدولية للمواد الخام
١٨٧٦ — ١٨٨٠	٢٤ر٥	٣١ر٢
١٨٨٦ — ١٨٩٠	٣٦ر٨	٤٤ر٥
١٨٩٦ — ١٩٠٠	٥٣ر٦	٦٠ر٢
١٩٠٦ — ١٩١٠	٧٩ر٩	٨٣ر١
١٩١٣	١٠٠	١٠٠

وتوضح الثورة الصناعية الثانية التى حدثت بين الحرب العظمى الاولى والثانية الاختلاف التام فى اتجاهات التجارة العالمية كما يبين من الجدول التالى :

الانتاج الصناعى العالمى والتجارة العالمية للمواد الخام فى فترة مابين الحربين

(الأساس عام ١٩١٣ = ١٠٠)

الفترة	الانتاج الصناعى العالمى	التجارة العالمية للمواد الخام
الفترة ١٩١٣	١٠٠	١٠٠
١٩٢٦ – ١٩٢٩	١٣٨٫٩	١١٢٫٧
١٩٣٦ – ١٩٣٨	١٨٥٫٠	١١٦٫٦

ويلاحظ الآن هبوط استيراد المواد الخام الى الدول المتقدمة صناعيا . وقد تغير هذا الاتجاه فى الثورة الصناعية الثالثة أى منذ الكساد الكبير (١٩٢٦ – ١٩٢٩) الى الفترة بين ١٩٥٥ – ١٩٥٧ فقد ازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٢٤٦٪ على حين ازدادت تجارة المواد الخام العالمية الى ١٣٢٪ فقط .

كما زادت صادرات البترول الى ٧٧٧٪ ، أما صادرات المواد الغذائية فكانت نسبتها ١٠٧٪ فقط وكذلك بلغت صادرات المواد الخام الزراعية ١٠٥٪ فقط .

ولا تتميز الثورة الصناعية التكنولوجية (العلمية) الاخيرة فقط بتخلف التجارة العالمية للمواد الخام عن مسايرة الانتاج الصناعى ، بل أيضا بالازدياد الكبير فى هبوط الصادرات من البلاد المتخلفة اقتصاديا : فبينما كانت الصادرات العالمية للمواد الغذائية ٥٣٫٤٪ سنة ١٩٥٣ و ٥٧٫٩٪ للمواد الخام الزراعية انخفضت حصة هذه الدول المصدرة سنة ١٩٦٠ الى ٤٧٫٦٪ فقط من مجموع الصادرات العالمية للطعام و ٥٠٪ لصادرات المواد الخام الزراعية الاخرى .

ويلاحظ أن الدول الصناعية التى كانت تعتبر فى الماضى المستورد التقليدى للطعام والمواد الخام والمصدر (التقليدى) للمنتجات الصناعية قد أصبحت الآن فى مقدمة مصدرى الطعام والمواد الخام ، ولقد كان هذا نتيجة للتقدم التكنولوجى فى ميدان الانتاج الزراعى .

أسباب التطور فى التجارة العالمية للمواد الخام

يلاحظ على وجه الدقة أن الاسباب الاساسية للتطور فى الانتاج والتجارة العالميين انما ترجع الى التقدم التكنولوجى الذى حدث خلال

الثورتين الصناعيتين الاخيرتين . ولقد زاد التقدم فى العلوم البيولوجية والكيمائية والتوسع فى استخدام الآلات من الانتاج الزراعى العالمى ، وقد ظل هذا التقدم محصورا داخل البلاد الفنية صناعيا والتى أمكنها استخدام رءوس الاموال مقترنة بالافادة من العلم الحديث .

لقد حدث أكبر تقدم فى انتاج وتجارة الطعام بالنسبة للدقيق والذرة والارز والزبد والسكر واللحوم : ففى عام ١٩٣٨ قومت هذه المواد بمبلغ ٦ر٢ من بليون الدولار وهو يعادل أكثر من نصف قيمة صادرات الطعام من الدول المختلفة .

وقد بلغت هذه الصادرات فى ١٩٥٤ ماقيمته ٢ر١ من بليون الدولار فتكون قد هبطت بنحو ٥٢٪ .

أما صادرات المواد الخام الزراعية مثل القطن والصوف والجلد والمطاط فقد سارت على المنوال نفسه : ففى الفترة بين سنة ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ زادت صادرات هذه المواد من الدول الصناعية من ٧٠٠ر٤ من مليون الدولار الى ٧٠٠ر٧ من مليون الدولار .

وبينما هبطت صادرات القطن من الدول المتخلفة من ١٦٠ر١ الى ٠٦٠ر١ من مليون الدولار وصادرات الصوف من ٨٣٠ر١ الى ٤٨٤ر١ من مليون الدولار اذا بصادرات المزارع تجنح الى الركود .

على أن الثورة التكنولوجية الجديدة قد زادت من صادرات مستخرجات البترول والمواد المعدنية : فبينما كانت صادراتها من الدول المتخلفة عام ١٩٢٠ تمثل ١٣٪ فقط من مجموع الصادرات ارتفعت حصة البترول والعناصر المعدنية الى ٣٧٪ عام ١٩٥٦ .

ومن ناحية أخرى انخفضت حصة الانتاج الزراعى من ٨٧٪ الى ٦٣٪ فى الفترة بين ١٩٢٨ الى ١٩٥٦ .

ولقد نتج عن هذا التطور فى طلب المواد الخام فى الدول الصناعية أبلغ الاثر فى الدول المتخلفة التى كانت مصدرة أساسية للمواد الخام ، ففى سنة ١٩٢٨ مثل البترول ٥٪ فقط من مجموع صادرات البلاد المتخلفة على حين ارتفعت حصة البترول فى التصدير الى ٢٤٪ فى سنة ١٩٥٦ .

أما نصيب المواد الزراعية الخام والطعام فى صادرات الدول المتخلفة فقد انخفض من ٨٧٪ الى ٦٣٪ فقط فى الوقت الحاضر .

ويعكس هذا الاتجاه أحد المتناقضات فى الوقت الحاضر مما يعرض الدول المتخلفة للخطر ، فقد قل الطلب على انتاجها من المواد الزراعية

الخام والطعام بيد انها تواجه الحاجة السريعة للتصنيع فى الوقت نفسه ، فما تكسبه هذه الدول المتخلفة من صادراتها يقل باستمرار ، ولكن هذا لا ينطبق على الدول المصنعة للبترول اذ أن ما تكسبه من البترول فى ازدياد ، ولكن من النادر أن تلجأ هذه الدول الى التصنيع معتمدة على استمرار الحصول على البترول المستخرج وبيعه .

التغير فى الانتاج الصناعى والتجارة العالمية

كان للتقدم التكنولوجى (العلمى) أثر بعيد فى تنمية الانتاج الصناعى والتجارة العالمية : فالتقدم التكنولوجى المعاصر يتطلب درجة عالية من التخصص ، وهذا يمكن من الانتاج على نطاق واسع بمرتبات عدة بأقل التكاليف ، كما يؤدى الى انخفاض تكاليف الانتـاج ونفقات التصنيع وتوحيد العمليات الصناعية ، ويرجع النمو الانتاجى الصناعى المتزايد الى اسباب عدة : ففى المكان الاول يتطلب التقدم التكنولوجى وسائل جديدة للانتاج مما يؤدى الى زيادة الانتـاج فانتشـار التصنيع العـالمى الى تغيرات واسعة فى الاقتصاد العالمى ، كما أدى ارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد الصناعية الى ارتفاع الطلب على واردات الانتاج الحديث .

وعلى ذلك زادت الدول الصناعية من صادراتها لنشر انتاجها الصناعى ومن ثم زاد الطلب على بيع منتجاتها ، أما الطلب الخارجى فقد دفع الى زيادة الانتاج الصناعى العالمى ٠ ولقد تضاعف حجم الوارداتللمعدات الصناعية للدول المتخلفة فى الفترة بين ١٩٣٣ الى ١٩٥٦ الى ثلاثة أضعاف كما زاد مجموع رأس المال المخصص لشراء هذه المعدات فى الدول المتخلفة بالنسبة لمجموع الواردات بنسبة الثلث فى فترة ما بين الحربين ، وقد ارتفعت النسبة الى ٤٥ ٪ فى منتصف الخمسينات من هذا القرن .

وبالرغم من أن تصنيع الدول المتخلفة يعتبر عاملا مهما لزيادة الطلب على السلع الرئيسية فان الى جانب هذا أسبابا أخرى : فالطلب على السلع الرئيسية فى الدول الصـناعية نفسها مازالت له دلالة ؛ فالتصدير للمعدات الرئيسية من الدول النامية الى الدول التى لم يصل نموها بعد الى الحد الكافى قد بلغ ١٤٤١ مليون دولار فى سنة ١٩٣٩ على حين وصل الى ٨٢٢٠ مليون دولار فى سنة ١٩٥٦ . كذلك زاد تصدير السلع الرئيسية الى الدول الصناعية من ٨٥٣ مليون دولار الى ١٠٨٨٠ مليون دولار ، وبعبارة أخرى ارتفعت حصة الدول الصناعية فى مجموع التصدير للمعدات الصناعية من الدول النامية من ٣٧٫٢٪ فى الفترة السابقة للحرب الى ما لا يقل عن ٥٧ ٪ فى أواخر الخمسينات من هذا القرن .

ان من الاسباب الرئيسية للتوسع الصناعى العنيف فى وقتنا هذا زيادة الطلب على واردات السلع الصناعية فى الدول ، العالية التصنيع نفسها .

الثورة التكنولوجية المعاصرة فى أوربا :

بينما بدأت وتطورت أول ثورة صناعية فى انجلترا ثم انتشرت فى القارة الاوربية وشمالى امريكا بعد ذلك كان محور الثورة الصناعية الثانية امريكا الشمالية وهى التى تعد الى حد كبير زعيمة الثورة الصناعية الثالثة : فالثورة الصناعية الثالثة التى لاتزال تمر بها فىالوقت الحاضر قد تطورت فى الولايات المتحــدة الى حــد كبير نتيجة للتقدم التكنولوجى فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، والأموال الكبيرة التى صرفت على البحث العلمى خلال فترة الحرب الباردة ونزع السلاح . وتحاول روسيا والدول الدائرة فى فلكها أن تلحق بل تتقدم الولايات المتحدة حتى أصبح ذلك شعارا للاتحاد السوفيتى ،وبفضــــل تطبيق هذا التقدم التكنولوجى بخطوات سريعة فى الثورة الصناعية الثالثة تميزت الولايات المتحدة بارتفاع انتاجها وأصبحت رءوس الاموال الامريكية تهدد أوربا والأسواق التى تصدر اليها حتى المستعمرات .

وقد تأثر المصدرون فى أوربا بخسارة أسواق أمريكا اللاتينية ففى الفترة مابين سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٥ كانت تجارة أوربا مع أمريكا اللاتينية تبلغ ١٤٠٪ بالمقارنة الى تجارة الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية ومع أن التجارة مع أوربا قد زادت بنسبة ٤٥ ٪ على التجارة مع الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٨ (١) فانه فى منتصف الخمسينات من هذا القرن عادت فارتفعت تجارة أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة بنسبة ٤٠ ٪ عن تجارتها مع أوربا .

أما فى منطقة الاسترلينى عبر البحار فقد بلغت حصة صادرات الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٨ نحو ١٨٪ بالنسبة لمجموع الصادرات من الدول الصناعية ، وقد ارتفعت فى عام ١٩٦٠ الى ٢٣ ٪ على حــين انخفضت فى الوقت نفسه حصة بريطانيا من ٥٩٪ الى ٤٠٪ .

ان تطبيق التقدم التكنولوجى الحديث يتطلب وجــود وحــدات انتاجية كبيرة ، وان الاتجاه الى خلق أسواق اقليمية وتدعيمها أمر تدفع اليه الرغبة فى تأكيد التقدم التكنولوجى أو منافسة الصناعة فيما وراء البحار تلك الصناعة التى بلغت حدا كبيرا من التقدم .

---

(١)أى زادت تجارة أمريكا اللاتينية مع أوربا٤٥٪على تجارتها مع الولايات المتحدة

أثر السياسة فى نمو الاقتصاد الدولى

تؤثر العوامل السياسية فى نمو الاقتصاد العالمى ، الذى لم يخضع قط للعوامل الاقتصادية وحدها ، وحاليا تتأثر سياسة الدولة الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية أكثر مما مضى ، ذلك أن التوجيه والتخطيط للاجهزة الحكومية سواء المباشر أو غير المباشر عن طريق الادوات النقدية والمالية كان لهما أعظم الأثر فى تنمية اقتصاد الدولة .

دور الدولة فى اقتصاديات الدول الاشتراكية :

تعتبر الوظيفة الاقتصادية للدولة فى الدول التى تنتمى الى النظام الاشتراكى العالمى ، القاعدة الاساسية للتطور الاشتراكى . لذلك نجد السلطة الحاكمة تحدد وتدير وتنظم الاقتصاد وذلك فى ظل التأميم العام لوسائل الانتاج ، اما المنظمات الاقتصادية الخاصة فتخضع لملاحظة دقيقة من الدولة وذلك لمعاونة الخطة العامة للدولة .

كذلك نلاحظ أن الدولة تحتكر تماما التجارة الخارجية ، وهذا يعنى أن التقلبات فى السوق العالمية لاتؤثر مباشرة داخل هذه البلاد . ان اشراف الدولة قائم على كل نواحى النشاط الاقتصادى ولا يوجه أى جزء منه لخدمة أغراض اخرى غير اقتصادية كالسياسة مثلا ، ذلك لان تحقيق الاهداف السياسية يكون مخططا بقرارات خاصة .

ونظرا لان السلطات الاقتصادية والسياسية تكون متحدة فى ذلك النوع من الدول فانه يمكن بذلك ادارة الجهاز الاقتصادى (الى حد كبير أو قليل) لتحقيق النشاط الاقتصادى المرغوب فى الداخل والخارج بحيث يكون متمشيا مع قرارات الدولة وزعامتها السياسية .

دور الدولة فى البلاد الرأسمالية الغربية :

زاد دور الدولة ، كعامل اقتصادى فى الدول الغربية النامية صناعيا خلال السنوات العشر الماضية من هذا القرن ، فقرب الكساد الكبير كانت مجموع الموارد التى فى حوزة الولايات المتحدة قد ارتفعت الى ٤ر١٠ من بليون الدولار سنويا على حين بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة ٢ر١٦ من بليــــون الدولار . وقد سجلت الخمسينات الاخيرة من هذا القرن معدلا عكسيا ، فقد ارتفعت مجموع موارد الحكومة الفدرالية وميزانيات الولايات الى ١٣٢ بليون دولار على حين أصبحت الاستثمارات الخاصة تقدر بمبلغ ٧٠ بليون دولار فقط . لقد اتجه التفكير بمرور الأعوام الى تدخل الدولة المباشر فى النشاط الاقتصادى ، ويوضح هذا الزيادة المطردة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصـــادى خلال الحرب

العالمية الاولى ، ولقد زاد تدخل الدولة خلال « الكساد الكبير » وفى الحرب العالمية الثانية وفى فترة ما بعد الحرب . وبخلاف العامل الإقتصادى نرى هناك عوامل أخرى لها دلالتها فى اقتصاد دول غربى أوربا النامية صناعيا وتوضح ذلك هذه النسب المئوية لحصة الدولة فى مجموع الاستثمارات :

ففى النمسا بلغت حصة الدولة ٤٤٪ من مجموع اجمالى الاستثمارات وفى بريطانيا ٤٢٪ وفى ايطاليا ٣٧٪ وفى فرنسا ٣٥٪ .

وحصة الدولة فى انتاج الصناعات المهمة والرئيسية تسير على المنوال نفسه : ففى بريطانيا مثلا تحتكر الدولة تقريبا صناعة تعدين الفحم والغاز والقوى الكهربية والسكك الحديدية والنقل البحرى الداخلى ، وتشرف الدولة فى النمسا على ٩٩٪ من صناعة الصلب والحديد وعلى ٨٥٪ من صناعة المحركات و ٧٠ ٪ من صناعة الالمنيوم ، وفى يد الدولة فى ايطاليا ٧٢ ٪ من صناعة بناء السفن و ٨٠٪ من انتاج الحديد و ٥٠ ٪ من صناعة الصلب .

ان دور الدولة فى السيطرة على التجارة الخارجية له أهمية قاطعة فى ايضاح العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد أنهت الحرب العالمية الاولى التجارة الحرة وحرية تحويل النقد الوطنى بالذهب ، ففى أغلب الدول النامية اقتصاديا فى ذلك الوقت بدأت الدولة فى الاشراف على التجارة الخارجية وعقد الاتفاقات المالية الخارجية ، وكذلك ظهر دور الدولة فى الاشراف على رسوم الجمارك والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وتداول النقد الاجنبى والاجهزة المالية ·

ويلاحظ أن التعاون الدولى فى المحيط الاقتصادى قد تعقد الى حد كبير نتيجة لاختلاف أنظمة الدولة فى شئونها الاقتصادية . ان الاجهزة الاقتصادية التى تشرف بها الدولة على تجارتها الخارجية هى نفسها التى تباشر بها نشاطها الاقتصادى الداخلى ، لقد أصبح من المستحيل اقامة تعاون دولى بمجرد تنسيق الاجهزة التى تشرف على السياسة الاقتصادية الخارجية ، وأصبح من اللازم تعديل أنظمة الاجهزة التى تشرف على الاقتصاد داخل الدولة . ولقد امكن تحقيق أوثق تعاون اقتصادى فى الدول التى تحكمها النظم الاجتماعية المتقاربة .

ونظرا لأن الدولة مصدر السلطة السياسية فهى تستولى على مايقارب ثلث اجمالى الانتاج القومى وتعيد توجيهه الى اغراض اقتصادية، وهى بهذا ترمى الى غرض سياسى لا اقتصادى ، ومن ناحية أخرى فان اشراف الدولة على قطاعات اقتصادية هامة يمكنها من الاشراف التام على التجارة الخارجية ومالية الدولة وبهذا يخضع اقتصاد هذه الدولة

النامية صناعيا لاعتبارات السياسة وأهداف قيادة الدولة السياسية . وقد وضحت هذه الحقيقة بدرجة كبيرة فى قيام الكتل الاقتصادية .

دور الدولة فى البلاد المتخلفة

دور الدولة كعامل سياسى فى الدول المتخلفة يختلف عن مثيله فى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية الصناعية .

ففى أغلب الدول المتخلفة تركز الدولة اهتمامها على دورها فى التخطيط الاقتصادى أكثر مما يحدث فى الدول النامية صناعيا ومع ذلك لاتكون هذه الخطط الاقتصادية ذات طابع ادارى أو توجيهى ، فغالبا مايرتبط التخطيط الاقتصادى بالتخطيط الكمى لتنمية الفروع الاقتصادية التى تنتمى الى مايسمى فى الاقتصاد « بالقطاع العام » .

ومثل هذا التخطيط الاقتصادى يطبق فى الوقت الحاضر « فى بورما والهند وأندونيسيا والعراق والجمهورية العربية المتحدة (١) وغانا وكوبا الخ » .

وبالرغم من أنه فى أغلب الدول المتخلفة لا تمارس الدولة الاشراف الاقتصادى المباشر فانها تتدخل تدخلا كبيرا فى مجال الاستثمارات .

ومع أهمية الدور الذى تقوم به الدولة فى الادارة الاقتصادية بالدول المتخلفة فان مداه محدود بسبب الكيان الاقتصادى الذى ورثته عن عهود الاستعمار .

واذا أخذنا احدى هذه الدول التى تنطبق عليها صفة الدولة المتخلفة اقتصاديا . فاننا نرى أن اقتصادها يكون أكثر عرضة للمؤثرات المضادة (المعاكسة المنبعثة من السوق العالمية أكثر من انبعاثها من اقتصاديات الدول الاشتراكية أو الدول النامية صناعيا) .

التدابير الاقتصادية كأداة سياسية :

ان زيادة تدخل الدولة فى الاقتصاد ـ خصوصا فى الدول النامية ـ قد أدى الى خلق روابط جديدة بين الاقتصاد والسياسة ، حتى أصبح هناك ما يؤكد أن السياسة تعتبر تعبيرا مركزا عن اقتصاديات الدولة .

وغالبا ما تستخدم السياسة اليوم التدابير الاقتصـــــادية للتعبير

---

(١) يلاحظ أن الجمهورية العربية المتحدة قد قامت بتخطيط اقتصـــادى على أساس اشتراكى نابع من بيئتنا. فالتنمية الاقتصادية عند الجمهورية العربية المتحدة تقوم على أساس محدود هو المجتمع الاشتراكى التعاونى الديمقراطى .

عن أهداف سياسية . فالحصار الاقتصادى الذى تتدخل الدولة لتطبيقه ما هو الا سلاح سياسى رهيب لا يقل عنفا عن التدخل العسكرى ، فى ظل ظروف الحرب البـــاردة دخل التمييز فى التجارة حتى أصبح اجراء عاديا فى هذه الأوقات ، كذلك فان الاكراه على عقد اتفاقيات تجارية بين أطراف غير متعادلة ، كل هذا أصبحت تمارسه الدولة القوية (سياسيا) وأصبحت وسيلة السياسة الاقتصادية هى زيادة اســعار البضائع المصنعة والضغط المتزايد لخفض أسعار المواد الخام ، ولا شك أن هـــذا يعد استغلالا اقتصاديا ، وقد يحل محل الادارة الاستعمارية السابقة أو (الضغط القديم بالقوى البحرية) . ولقد دل التكتل الاقتصادى لبلاد المنطقة الواحدة المتشابهة الاهداف السياسية على أنه اعظم مثل لاستعمال النظم الاقتصادية كوسيلة لخرق الاغراض السياسية .

ولقد مكن التكتل الاقتصادى الاقليمى من انشاء مركز اقتصادى قوى أدى بدوره انى تركيز مشابه فى المجال الصناعى وان هذا ليمثل عنصر الاحتكار وكذلك عنصر القوة والاستغلال فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

نشأة التكتلات الاقتصادية فى عالم اليوم

تؤثر العوامل السياسية فى قيـــام الكتل الاقتصـــادية الاقليمية بجوار الأثر الاقتصادى والتكنولوجى) حقيقة ان العوامل التكنولوجية لا تميل الى الاتحادات الاقليمية للدول ، بل على العكس تميل الى التكتل على نطاق عالى وتوضح الصناعات الجديدة التى تقدمت تقدما كبيرا كنتيجة للشـورة التكنولوجية الأخيرة مثل صـــناعة الطيران والآلات الالكترونية الحاسبة ، والآلات الصـــناعية الأتوماتيكية والصـــناعات اللاسلكية والطاقة الذرية الخ توضح حاجة هذه الصناعات الى التعاون العالمى ، وذلك اما بسبب حجـــم الوحدات المنتجة كالحال فى صناعات الطيران ، أو بسبب الحاجة لاقصى تخصص كالحال بالنســبة للآلات الاتوماتيكية ، أو بسبب ظروف الاسعار السائدة فى ذلك القطاع كالحال فى فروع معينة من قطاع الصناعات اللاسلكية ، أو بسبب الحاجة لتأمين القيام بوظيفتها كما فى حالة المولدات القوية .

ان هدف هذا الاتجاه الاقتصادى لتعميم التعاون العالمى قد سخرته الدوائر السياسية ، خصوصا فى بعض البلاد الاشتراكية ، لتعميم الاتحادات الاقليمية ، وبذلك يكون العامل السياسى قد تدخل عن طريق الاقتصاد فى التكتل الاقليمى .

وعملية التكتل الاقليمى لا يمكن أن تعد حقيقة كاملة ، فالدول الست المتحدة فى السوق الاوربية المشتركة ، وهى فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج تقوم بينها فى الوقت الحاضر مفاوضات لتوسيع دائرتها بضم انجلترا والنرويج والدنمارك واليونان واسرائيل، وكذلك فان الولايات المتحدة تبحث أيضا عن الطرق والوسائل للانضمام ، وذلك لتنمية التعاون المرتقب مع هذه المنطقة الموحدة فى أوربا . أما غياب الصين الشعبية عن الوحدة الشرقية الاقليمية فلا يعتبر أمرا قاطعا بالنسبة لتكتل الدول الاشتراكية الشرقية .

وبالرغم من حداثة قيام التكتل الاقتصـــادى الاقليمى فانه يمكن بوضوح مشاهدة ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة فى الجزء الشمالى من العالم وهى الولايات المتحدة الامريكية ، وأوربا الغربية ، ومجلس أوربا الشرقية لتبادل المساعدات الاقتصادية .

وبينما تعتبر أغلب الدول فى نصف العالم الجنوبى غير منحازة الى الوحدات الاقليمية الاقتصادية أو السياسية فانه بالرغم من هـــذا تظهر اتجاهات التكامل الاقليمى الاقتصادى فى جنوبى العالم ، ولكن هذا الاتجاه لايعتبر نتيجة لعوامل سياسية بل يعتبر ردا على تكتل الدول الصناعية ، ورغبة هذه الدول فى تأكيد تنميتها الاقتصادية التى تواجهها ظروف عالمية غير مشجعة .

وبمقارنة هذه الأرقام التالية تتضـــح أهمية هذه التجمعات الاقليمية .

نصيب التجمعات الاقليمية المتكاملة فى تعداد العالم وانتاجه بالنسبة المئوية للعالم أجمع

	الولايات المتحدة الأمريكية	المعسكر الاشتراكى		أوربا الغربية		دول غير منحازة
		السوفيتى	أوربا الشرقية	دول السوق المشتركة	دول السوق الحرة	
السكان	٦٪	١ر٧٪	٣ر٣٪	٧ر٥٪	٣٪	٥٠٪
القوى الكهربية	٤٢٪	١٤٪	٩٪	٥ر١١٪	١٠٪	٤٪
الصلب	٧ر٣٠٪	٧ر٢١٪	١٣٪	٢٤٪	٧ر١٠٪	٥ر٣٪
الصادرات العالمية	١٧٪	٦ر٤٪	٣ر٦٪	٩ر٢٤٪	٤ر١٥٪	٥ر٢٤٪

ولا يغطى الجدول السابق كل دول العالم مثل الصين الشعبية التى لا تعد جزءا من الكتلة الاقتصادية الشرقية ومع ذلك فلا تعتبر من الدول غير المنحازة فى صراع الكتل ، وفى الوقت نفسه لا تعد كل الدول المتخلفة دولا غير منحازة لان البعض منها قد قبل فى الكتل الاقتصادية وهذا قد اخرجها عن نطاق الدول غير المنحازة .

ويتبين من البيان السابق أيضا أن الكتل الاقتصادية تشمل القوى الصناعية والانتاجية الرئيسية فى العالم المعاصر ، ولكنها ايضا لا تتضمن أغلب سكان العالم أو الجزء الاكبر من مساحته ، ومن ثم لا تتمشى مع المواد الانتاجية المتاحة .

فى الواقع أن ما يواجهه الاقتصاد العالمى الحاضر لا تحله الحقيقة القائمة والمتعلقة بوحدة الاقتصاديات القوية فى وحدات اقليمية متكاملة . فكما يحق لكل دولة أن تحرر اقتصادها فمن المنطقى أيضا أنه يحق لهـا أن تضحى بحريتها الاقتصاذية فى سبيل تكوين وحدة اقتصادية متكاملة.

وخلاصة المشكل تقع فى السياسة الاقتصادية الثابتة التى تتبعها الدولة تجاه الدول الاخرى كنتيجة لانشاء مثل هذه الاجهزة الاقليمية .

وفى الوقت الحاضر تبلغ التجارة العالمية ١٠٪ من الدخل العالمى على حين ترتفع هذه النسبة الى ٢٥٪ فى الدول المتخلفة وتكون التجارة الدولية الحبل السرى الذى يربط الاقتصاديات القومية الفردية بالاقتصاد العالمى . واتباع هذه السياسة من خلال التكامل الاقليمى من شأنه أن يفسد المصالح الحيوية لبلاد أخرى بطبيعة الحال ومن ثم يكون مظهرا من مظاهر العنف لا وسيلة للتعبير عن سيادة الدولة .

الكتلة الاقتصادية لدول شرقى أوربا الاشتراكية

يعتبر التكامل الاقتصادى لدول شرقى اوربا الاشتراكية تعبيرا كاملا ودقيقا عن النظرية التى تنظر الى كل من النظامين العالميين باعتبارهما كتلا أقليمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

وهذه النظرية ترجع الى « ستالين » الذى كتب فى أواخر حياته كتابا عن « المشاكل الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى » قال فيه :

ان انهيار سوق منفردة يتضمن السوق العالمية لهو أكبر نتيجة اقتصادية للحرب العالمية وأقصى آثارها السياسية ، ان النتيجة الاقتصادية لوجود الكتل المتعارضة هى تفكك السوق العالمية الموحدة ، ولهذا فان عندنا الآن سوقين متوازيتين فى موقف الخصومة المتبادلة .

لقد تمسكت الاشتراكية بهذه النظرية وبدأت تحدد معالم النظام الاشتراكى لعدد من الدول التى تضامنت بسلسلة من الاتفاقيات الفكرية والسياسية والاحلاف العسكرية ، ويشار اليها باسم « النظام الاشتراكى العالمى » كمعنى فكرى ، ويقصد بها فى القاموس السياسى « المعسكر الاشتراكى » أما الاقتصاديون فيطلقون عليها « السوق الاشتراكية العالمية » وهذه الدول هى التى تحالفت فى حلف عسكرى موحد هو « حلف وارسو » .

ان فكرة ربط حلقات النظام الاشتراكى العالمى بالاحلاف السياسية والعسكرية ككتل انما ترجع الى الحرب الباردة والضغط السياسى الذى اتبعته القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه النظرية السياسية العمليه انما تحدد فى الواقع دلالة الاشتراكية فى عالم اليوم .

والاشتراكية كنظام اجتماعى اقتصادى لا يمكن تحديدها أو حصرها داخل حدود البلاد التى قبلت الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد السوفيتى

حقا ان الاشتراكية انما هى كنظام عالمى فى العالم المعاصر وان كانت

بذورها جدلية ، ولكن يمكن أن توجد عناصر اشتراكية أخرى فى بقاع أخرى فى العالم حتى لو لم يؤكد شكلها اعلان دستور اشتراكى .

ان الوحدة الاشتراكية لدول شرقى اوربا قد أثرت فيها معالم التكتل بالرغم من أن أهداف هذه البلاد قد تختلف اختلافا كبيرا عن سياسة الكتلة الغربية المنافسة .

أساس الكتلة الاقتصادية لشرقى أوربا وانشاؤها

تأسس « مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية » فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وكان بمثابة رد على مشروع مارشال الذى يعد بدء قيام الكتلة الاقتصادية الغربية ولم يكن لهذا المجلس اى نشاط حتى سنة ١٩٥٧ ومنذ ذلك الوقت تتزايد بوضوح الآثار الضارة لمثل هذه السياسة الاقتصادية التى تقوم بين دول غير متضامنة .

وفى يوليو سنة ١٩٥٧ أعلن خروشوف « لقد قلنا من زمن بعيد انه تجب زيادة التضامن بين بلادنا ، فلا يمكن تنمية كل شىء فى كل مكان وفى الوقت نفسه ولسوء الحظ لقد كنا نتحدث كثيرا الى آذان لا تسمع، لقد حاول المجريون والرومانيون والبولنديون والآخرون حاولوا بناء كل شىء فى بلادهم وربما تكون البانيا الصغيرة هى وحدها التى لم تفعل هذا الى الآن » .

« وبطبيعة الحال لم تظهر هذه المشكلة بدون شك فى الاتحاد السوفيتى لأن الصناعة السوفيتية تنتج لسوق واسعة ، ولكن بالنسبة للبلاد الصغيرة لابد أن تثور مشاكل هائلة من التى لا يوجد لها حل فى داخل هذه البلاد ، وفى الغالب لا يكون الانتاج اقتصاديا اذا تم تصنيع مقادير صغيرة لسوق محلية صغيرة وكان من المستحيل بيع كميات أكبر فى الخارج . واذا رغبنا أن يكون الانتاج اقتصاديا ، يجب علينا أن ننتج بكميات كبيرة ، ولقد تحقق خبراء الرأسمالية أن الانتاج على نطاق واسع يخفض من تكاليف الانتاج وبذلك يكون « اقتصاديا » .

« ونحن الماركسيين يجب أن نكشف دلالة هذه المعضلة ، فكلما أسرعنا فى انماء توزيع العمل بين بلادنا فسيؤدى هذا الى زيادة وتحسين الانتاج الاقتصادى ، ان كل دولة اشتراكية ستفيد بانتاج كميات كبيرة وباسعار منخفضة » .

وخلال العقدين التاليين للحرب كشفت التنمية الاقتصادية لدول أوربا الشرقية عن خاصيتين مميزتين :

(أ) اعتبرت كل دولة أن التغيير فى نموذج التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ينبغى أن تلتزمه ، فالاتحاد السوفيتى لكونه دولة كبيرة تغطى عدة مناطق مناخية مختلفة ، وله الكثير من الموارد الطبيعية ، قد أمكنه أن يحقق نموذجا عاليا متشعبا للتنمية ، ولكن الدول الفردية الصغيرة حاولت تكرار خطوات الاتحاد السوفيتى على نطاق أضيق ، وقد أثبت هذا خطأ سياستها الاقتصادية وكشف تطبيقها عن عدم كفاية أجهزتها وعدم كفاية الادارة الاقتصادية المركزية للدولة .

(ب) كانت دول شرقى أوربا قد اتجهت بتجارتها الخارجية الى الدول الغربية وعملت على زيادتها ، ولكنها اعادت بعد ذلك اتجاهها نحو الشرق ، أى الى الاتحاد السوفيتى والدول الاخرى التى تنتمى للمعسكر الاشتراكى .

فبينما بلغت نسبة المدفوعات لأغلب دول أوربا الشرقية الى الاتحاد السوفيتى ١٪ من مجموع صادراتها أصبحت هذه النسبة المئوية للمدفوعات سنة ١٩٥٧ هى الجدول الآتى من مجموع صادرات هذه الدول :

المجر	٣٠٪	رومانيا	٥٠٪
بولاندا	٣٠٪	بلغاريا	٥٢٪
تشيكوسلوفاكيا	٣٤٪	البانيا	٥٧٪
المانيا الشرقية	٤٥٪		

وقد بلغت التجارة التبادلية بين بلاد شرقى اوربا نحو ٣٠٪ على خلاف ما بين المجر والبانيا فقد ارتفعت التجارة بينهما الى أكثر من ٤٠٪ .

وبذلك بلغ التركيز التجارى (داخل المنطقة) فى شرقى أوربا ذلك المستوى العالى الذى يتردد بين ٦٠ و ٧٠٪ . وكان هذا قبل بداية التخصص القوى للانتاج الاقليمى .

وفى الواقع يمثل الاتحاد السوفيتى قطب « السوق العالمية الاشتراكية » بالنسبة لكل دول اوربا الشرقية .

وتوضح الأرقام التالية تجارة الاتحاد السوفيتى مع الدول الاشتراكية (بملايين الروبلات الحديثة) .

	١٩٤٦	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
مجموع التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى .	١ر٢٨٠	٧ر٧٨٣	٩ر٤٦٣	١٠ر٠٧٣
مجموع التجارة مع السوق العالمية الاشتراكية .	٦٩٨	٥ر٧٤٠	٧ر١٢٢	٧ر٢١٣

ان ما يميز دور الاتحاد السوفيتي في التجارة الخارجية عن أغلب دول شرقي أوربا هو دوره (كمموِن) للمواد الخام .

وتدل متابعة الكتلة الاقتصادية الشرقية منذ بدايتها على أهم تحول في التجارة الخارجية لدول شرقي أوربا وذلك منذ أن تحولت الى الشرق ، وفي الوقت نفسه لقد كانت الأداة لتحقيق التركيز القوى لتجارة دول شرقي اوربا الخارجية في داخل هذه المنطقة .

الطرق المستخدمة في سياسة التخصص الانتاجي بالكتلة الاقتصادية الشرقية

ان تكامل الاقتصاديات القومية في كتلة اقتصادية (مغلقة) قد حققته دول شرقي اوربا الاعضاء في مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية، وكان هذا عن طريق التنسيق في تخطيط برامج الانتاج مع التخصص في هذا الانتاج .

ولقد أمكن التعرف في المراحل الأولى لانشاء الكتلة الاقتصادية لدول شرقي اوربا على أن الهدف الأول هو زيادة الانتاج الاقتصادي . الا أن التخصص الاقليمي كان قد بدأ قبل تنفيذ التنظيم اللازم للنظام الاقتصادي والذى يمكن من تقدير الفائدة النسبية للانتاج ، وقد تم الاتفاق في جلسات المؤتمر على توزيع انتاج الآلات ، والانتاج الكيماوي الخ على الدول الاعضاء بناء على تقديرات اقتصاديات ثابتة ، كما ركز من جهة أخرى أقصى النشاط الاقتصادي للدول الأفراد والطرق المستعملة في تطبيقه وذلك كله للاستعداد لخطة سبع السنوات الاقتصادية التى أعلنت وطبقت في الوقت الذى بلغت فيه سياسة التخصص الاقليمي أشدها . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك مجهود حقيقي يؤكد أن تقسيم العمل قد نال حظه من الاهتمام مثل التخصص الاقتصادي .

ولقد كان أول من أعلن الخطة التنفيذية هو الاتحاد السوفيتي كما أنه أيضا وضع القاعدة التى سارت على منوالها الدول الأخرى وتبعا لها استطاعت أن تبني تقديرها عن الواردات من الاتحاد السوفيتي والصادرات اليه طبقا لما حدده واشترطه الاتحاد السوفيتي .

وفي الحقيقة لا تزال تحكم التجارة الخارجية الاتفاقيات الاقتصادية (الثنائية) ويؤثر تنفيذها في ميزان المدفوعات اذ يتضمن عائقا خطيرا للتكامل الاقتصادي الحقيقي لهذه الدول ، وقد ارتكزت الامكانيات الاقليمية لتوسيع تقسيم العمل على التجارة المتعددة الاطراف .

وبالرغم من هذه الصعوبات الداخلية فقد جلبه تكامل هذه الدول في كتلة اقتصادية مشكلة لا يمكن التفادي منها ، وهي التعرف على الاسس التي تحكم تقسيم العمل في الداخل والخارج . ويغلب الرأي التالي عند النظريين في شرقي اوربا وهو أن الدول الاشتراكية يجب أن تنشيء أولا تقسيمها الاقليمي للعمل ثم تسرع بعد ذلك إلى توسيع دائرة تقسيم العمل في النطاق الدولي . ويتأثر التقسيم الداخلي للعمل طبقا لمبادىء المنفعة ، ومن المنطقي أن تلغى القيود الداخلية الاقليمية حتى لا تكون هناك فوارق بين « الاشتراكية » والتقسيم الدولي للعمل .

وفي حالة فشل هـــذه الدول في ملاحظة مبدأ النفعية في تقسيمها الداخلي للعمل فان ذلك سيمنعها من الاسراع نحو التقسيم الدولي للعمل وستتبع نشاطا معينا للصادرات . ولا يمكن ذكر تقسيم حقيقي للعمل ، وذلك بسبب تأثير السوق العالمية في تغير بناء الانتـــاج وتطور الاقتصاد العالمي الذي تمليه ظروف التقدم التكنولوجي .

الكتلة الاقتصادية لشرقي أوروبا والدول المتخلفة

تكشف التجارة بين الكتلة الاقتصـــــادية لشرقي أوروبا والدول المتخلفة عن تقدم سريع خلال السنوات القليلة الاخيرة : فالبرغم من زيادة تكامل الاقتصاد الداخلي للكتلة الشرقية بين سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ فان نسبة تجارة دول هذه الكتلة مع دول آسيا الاشتراكية قد انخفضت من ٢٦٪ الى ٢٢٪ على حين ارتفعت حصة الدول المتخلفـــة والدول الصناعية الغربية من ٢١٪ الى ٢٧٪ .

وهناك توقعات واســـــعة المدى لرواج التجـــارة فيما بين الدول الاشتراكية والدول غير المنحازة ، وقد أعلنت الخطة السبعية للاتحـــاد السوفيتي أن بلوغ مستويات الانتاج والاستهلاك في شرقي أوروبا سيكون في سنة ١٩٦٥ ، ولا يزال استهلاك انتاج المنـــاطق الحارة في الدول الاشتراكية صغيرا اذ يبلغ ١٣٠ مليون دولار ، وطبعا سيزيد في المستقبل الطلب على انتاج هذه المناطق وهذه الزيادة سوف تتعدى قوة الانتـــاج للدول المصدرة ، لان بلدا مثل ألمانيا الغربية قد يحتاج في سنة ١٩٦٥ الى ما يساوي ٣ ملايين دولار من منتجات هذه الدول .

وللزيادة الطفيفة للطلب على الواردات من جانب دول شرقي أوروبا الاشتراكية دلالتها على التنمية الاقتصادية في الدول غير المنحازة .

ولسوء الحظ تتيح السياسة الاقتصـــادية التي تتبعها دول الكتلة الشرقية تفاؤلا محدودا فى هذا الصدد ، وذلك بالرغم من ازدياد التجارة الخارجية مع الدول غير المنحازة ، وكذلك بالرغم من الارادة العلنية لتوسيع دائرة تقسيم العمل الدولى • ولكن دول هذه الكتلة تهدف الى انتاج أقصى ما يمكن من السلع المختلفة والتى كانت قبل ذلك تستورد من الدول غير المنحازة : فالأرز مثلا يوضح هذا : لقد استورد الاتحاد الســـوفيتى منه ٥٠٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ وزاد المقدار المستورد منه الى ٦٨٩ر٠٠٠طن فى سنة ١٩٥٩ ، ولكن فى يناير سنة ١٩٦١ أعلن خروشوف أن انتاج الارز سوف يرتفع الى مليون طن فى السنوات القليلة التالية وعلى حد تعبيره : « سيكفى كل حاجة الطلبات الداخلية » •

وكذا الحال بالنسبة للشاى : فقد استورد الاتحاد السوفيتى منه ٢٥ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ ، وطبقا للتخطيط الاقتصادي سوف يرتفع الى مستوى من شأنه أن يخفض المقدار المســـتورد (الحالى) الى النصف • وطبقا لتصريح خروشوف فى جريدة البرافدا (١٢ من فبراير سنة ١٩٦١) «فان انتاج الشاى سوف يغنى عن الاستيراد فى وقت قريب» •

ويقدم المطاط كذلك مثلا مشابها ، فان ما استورده منه الاتحـــاد السوفيتى قد بلغ ٢٥٩ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ الى جانب ١٥١ر٠٠٠ طن استوردتهـــا دول أوروبا الشرقية الاخرى ، ولكن خطة السنوات السبع سوف ترفع انتاج المطاط الى درجة تكفى كل مطالب الكتلة •

وفى سنة ١٩٥٨ استورد الاتحـــاد السوفيتى ١٤٢ر٠٠٠ طن من القطن الى جانب ٤٠٢ر٠٠٠ طن استوردها باقى دول أوروبا الشرقية ، ولكن خطة السنوات السبع تهدف الى زيادة انتاج الاتحــــاد السوفيتى بنسبة ٣٥٪ • وهو المعدل من الزيادة الذى يهدف اليه الاتحاد السوفيتى بالنسبة لصناعة المنسوجات •

والخلاصة أنه توجد احتمالات كبيرة لرواج التجارة بين كتلة أوروبا الشرقية والدول المتخلفة اقتصاديا ، ولكن السياسة التى تلجأ اليها هذه الكتلة فى انماء الانتاج المحلى ، حتى لو لم تشجعه ظروف المنـــاخ أو لم تساعده ظروف الانتاج المحلى سيظهر ضررها فى المستقبل •

ويأتى نحو ٨٤٪ من واردات الاتحاد السوفيتى من الوقود والمواد الخام من الدول المتخلفة اقتصاديا ، على حين يبلغ نحو ٦٨٪ من واردات دول شرقى أوروبا • أما الأطعمة والمشروبات التى يستوردها الاتحـــــاد السوفيتى من الدول المتخلفة اقتصاديا فتمثل ١٥٪ من وارداته ، على حين ترتفع هذه النســـبة الى ٢٦٪ بالنســـبة لواردات دول أوروبا الشرقية الاخرى •

واذا أردنا التفادى من هذا الهبـــوط فى الواردات من الدول غير المنحازة الى هذه الكتلة ، باعتبار أن ذلك نتيجة لرواج الاقتصاد الديناميكى للدول الاشتراكية ، فسيكون من اللازم فى المستقبل رواج التجارة حتى تشمل أيضا المنتجات الاخرى لا الصادرات التقليدية من المواد الخام من الدول المتخلفة اقتصاديا فقط ٠

وتجابه السياسة الاقتصادية للكتلة الاوربية الشرقية البـــلاد غير المنحازة بمشكلة اعتمادها على نفسهـــا اقتصـــاديا نسبيا ، وعلى ذلك لا تستطيع الدول غير المنحازة أن تشكو من أن انشاء كتلة شرقى أوروبا يحرمها مكاسب التجارة التقليدية ، ذلك لانه حتى قبل الحرب العـــالمية الاخيرة كانت العلاقات التجارية لا تزال نسبيا غير نامية ٠ وقد حدد ميل الكتلة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية لانتاج أكبر مقدار ممكن فى حدود منطقتها الاقتصادية استعداد هذه الكتلة المتخلفة لتوسيع وتوزيع تقسيم العمل مع الدول غير المنحازة ، وحرمان الدول المتخلفة من دخلها الذى كان يمكن أن تكسبه كنتيجة لميزاتها الطبيعية فى ظروف التقدم الاقتصادى العـــام ٠

ويقدم معدل تجارة كتلة أوروبا الشرقية غير المنتظم مشكلا خطيرا آخر للدول المتخلفة اقتصـــاديا : ففى ســـنة ١٩٥٩ انخفضت التجارة السوفيتية مع الدول غير المنحازة بنسبة ٨ر١١٪ ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى بنسبة ٥ر١٨٪ سنة ١٩٦٠ ، وهكذا الحال بالنسبة لصـــادرات تشيكوسلوفاكيا فقد انخفضت بنسبة ٣ر٩ فى سنة ١٩٥٩ ثم عادت الى الارتفاع بنسبة ١ر١٩٪ فى سنة ١٩٦٠ ٠

ونظرا لأنه لا يوجد مجهود منتظم لادخال الدول المتخلفة اقتصاديا فى تقسيم للعمل مما يؤدى الى التيقن من الاستمرار فى بيع منتجاتها فان التجارة بين السوق الاشتراكية العالمية والدول غير المنحازة تتم فى صورة غير ثابتة (أى بطريقة قدرية) ، وتحاول تجارة السوق أن تكفى حاجة النقص المؤقت لبعض المواد الخام كما أنها تخضع لاستعداد السلطات التى تشرف على التخطيط بأن تسمح باســـتيراد بعض الكماليات من فاكهة ومشروبات المناطق الحارة ٠

ومثل هـــذه التجارة الشديدة التقلب (التغير) لا يمكن أن تكون موردا يعتمد عليه لما تكسبه الدول المتخلفة اقتصاديا من صادراتها ، ولا يمكن أن تكون كذلك أساسا تعتمد عليه فى برامجها الاستثمارية ٠

الكتلة الاقتصادية لدول غربى أوروبا الرأسمالية

ان انشاء الكتلة الاقتصادية لدول غربى أوروبا الرأسمالية كان نتيجة لعوامل مختلفة داخلية وخارجية ، اقتصادية وسياسية ٠

لقد سبق أن أشرنا الى التقدم التكنولوجى ورغبة دول غربى أوروبا فى تزعم أسواق العالم ، ولم يكن هذا نتيجة مواثيق روما عند انشاء «السوق المشتركة فى أوروبا الغربية» ، بل على العكس قد حدد الاعتراف الرسمى بانشاء هذه السوق الاتجاهات الجديدة لاقتصاد غربى أوروبا وأكد لدول هذه المنطقة حرية التصرف ٠

لقد كان هناك اتجاه قوى للتركيز الصناعى فى غربى أوروبا فيما بين سنة ١٩٥٤ ، الى سنة ١٩٥٧ ، فالمصانع والمؤسسات الاقتصادية التى توظف أكثر من ١٠٠٠ عامل فى الدول التى اشتركت فيما بعد فى السوق المشتركة قد زادت نسبتها من ٤٣٪ الى ٥١٪ ٠

وفى الوقت نفسه زاد نصيب هذه المشروعات فى مجموع الانتاج الوطنى من ٤٧٪ الى ٥٥٪ ٠

وفيما عدا العوامل الاجتماعية والطبقية نجد العامل التكنولوجى والذى لا يقل أهمية ، كمقدمة للتكنولوجية الحديثة يتطلب وحدات انتاجية أكبر ٠

ان تخريب الحرب قد أخر التنمية التكنولوجية لدول غربى أوروبا عشر سنوات على الاقل ، ولذلك عولت هذه المنطقة بكل الوسائل أن تلحق بمنافسيها فى السوق العالمية خلال الخمسينات من هذا القرن ٠

ويظهر الارتفاع السريع للانتاج الصناعى فى غربى أوروبا أنه فى الفترة ما بين سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ــ خصوصا قبل بداية تكامل السوق ــ حقق غربى أوروبا ارتفاعا بنسبة ٢٦ر٥٪ فى معدل النمو للانتاج القومى ، على حين ارتفعت نسبة العمالة (التوظيف) بنسبة ٨ر٥٪ فقط ، وهذا راجع الى تحسين الوسائل التكنولوجية التى تقدمت بنسبة لا تقل عن ١٦ر٦٪ ٠

ويمكن ملاحظة آثار تحسين طرق وعمليات التكنولوجية الحديثة فى صناعة غربى أوروبا قبل أن تظهر السوق المشتركة فى الوجود ٠

ففى الفترة التالية للحرب مباشرة وصلت الثورة التكنولوجية للزراعة فى غربى أوروبا مدى بعيدا : ففى منتصف الخمسينات من هذا القرن زاد معدل استهلاك المخصبات الكيماوية فى غربى أوروبا بنسبة ٧١٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وزاد عدد الجرارات بنسبة ٨٠٠٪ ٠

والنتيجة أنه فى سنة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ أى قبل عامين من تكامل الكتلة الاقتصادية لدول غربى أوروبا زاد انتاج المزارع بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه قبل الحرب على حين قابلت هذا زيادة فى تعداد السكان بلغت ١٣٪ فقط فى المدة نفسها ٠

ولقد كانت هذه العوامل التكنولوجية والاقتصادية وحدها منبهــا لاتصال الاقتصاديات القومية اتصالا داخليا قويا ٠

ففى الفترة التى سبقت بداية تكامل هذه الكتلة (من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦) كانت التجارة قــد ارتفعت بين دول أوروبا الغربية الست ، (والتى تكافلت بعد ذلك فى السوق العامة) الى معدل سنوى قدره ١٥٪ ٠ وفى الوقت نفسه زاد الانتاج الصناعى بنسبة ٩ر٨٪ فقط كما زادت التجارة مع باقى بلاد العالم بنسبة ٥ر٨٪ ٠

ومن الصعب أن نفهم التوسع الاقتصادى لغربى أوروبا ، خصوصا الدول الست التى كونت السوق المشتركة فيما بعد بدون أن ندرس دور ألمانيا الغربية فى هذا الصدد ٠

ففى خلال الخمسينات من هذا القرن بلغت نسبة التوسع الاقتصادى فى ألمانيا الغربية ٣ر٧٪ كل عام على حين كانت النسبة فى فرنســا ٤٪ فقط ٠ وقد مكنت مثل هذه التنمية الصناعية الديناميكية ألمانيا الغربية من زيادة حصتها فى مجموع صادرات الدول الصناعية الرئيســية من ١ر٢٪ فقط سنة ١٩٤٨ الى ١ر٧٪ سنة ١٩٥٠ ثم الى ١ر١٧٪ سنة ١٩٦٠ ٠

وفى الواقع أن الصناعة الالمانية تكون القوة الدافعة الرئيسية القوية للتكامل الاقتصادى فى غربى أوروبا ٠

وقد أمكن تحقيق « المعجزة » الالمانية بسبب هذه العوامل :

أولا : لقد قاست ألمانيا الغربية تخريبا عنيفا خلال الحرب على حين احتفظت بجزء كبير من قوى العمل الصناعية وبمساعدة « الغزو » الكبير لرءوس الاموال الامريكية تمكنت ألمانيا من اعادة بناء صناعتها وتجهيزها بأحدث الآلات والمعدات ٠

ثانيا : خلق تقسيم ألمانيا عددا متزايدا من لاجئى ألمانيا الشرقية وهو نوع من «الاحتياطى لقوى العمل» أدى الى الاحتفاظ بمستوى منخفض نسبيا للاجور ٠

ثالثا : فى المرحلة الاولى لم يكن لألمانيا أية مصروفات للدفاع ، على حين قامت بتسوية أغلب التعويضات عن طريق تسليم الآلات ٠

وقد بلغ رواج اقتصاد ألمانيا الغربية المعاصر حداً كبيرا من القوة ،

واذا أمكن المحافظة على المستوى فسيزيد الانتاج القومى بنسبة ٧٩٪ فى حقبة السنوات العشر القادمة على حين أنه سوف ترتفع هذه النسبة ٦٣٪ فى ايطاليا ، وسترتفع ٤١٪ فى هولندا و ٣٤٪ فى فرنسا ، و ٢٥٪ فقط فى بلجيكا ٠

وبهذا يؤدى الاقتصاد الالمانى المتوقع دورا ديناميكيا مهما فى حركة التكامل الاقتصادى لدول غربى أوروبا ٠

اقتصاد أوروبا الغربية وانهيار الاستعمار :

ان العوامل التكنولوجية والاقتصادية السابق ذكرها لا تستدعى فقط توحيد الدول الاوروبية فى اطار ست أو سبع دول كمجموعة فى سوق بل على العكس فان هذه العوامل ستؤكد نفسها الى درجة كبيرة تحت ظروف التعاون الاقتصادى فى شتى النواحى بين شرقى أوروبا وغربيها وستوجد الروابط القومية الواسعة مع باقى اقتصاديات العالم ٠

وبجانب العامل التكنولوجى توجد ثم عوامل أخرى أثرت فى توحيد بعض دول غربى أوروبا فى كتلة اقتصادية ، وأول ما نذكر من هذه العوامل هو الرغبة فى تأمين المكانة التى حصلت عليها بعض الدول الاوروبية فى الماضى فى مراكز الاستعمار ٠ فقد نجحت بريطانيا مثلا فى المحافظة على ٧٩٪ من تجارتها السابقة مع « جنوب افريقية » البريطانية ، وعلى ٩٠٪ من تجارتها مع شرقى افريقية وكانت وسيلة بريطانيا فى هذا هى نظم النقد والبنوك التى انتقلت سلطتها تدريجيا الى الحكومات الوطنية ٠

وعلى كل فان التغيرات التكنولوجية التى حدثت فى اقتصاد غربى أوروبا قد أحالت الطلب على الواردات نحو موارد بديلة من المعروض ٠

فبينما كانت الدول المصدرة للبترول والمعادن تمثل ١٠٪ من مجموع واردات غربى أوروبا (من المستعمرات) ارتفعت حصة هذه الواردات الى ٣٢٪ سنة ١٩٥٦ ، أما حصة المواد الزراعية الخام فقد انخفضت فى الوقت نفسه من ٤ر٢٪ الى ٨ر٢٪ ومثل هذا التغيير كان يمكن أن يتأثر فى الماضى بصراع من أجل اعادة تقسيم المستعمرات والمحميات ومناطق النفوذ ، ولكن تبعا للظروف المعاصرة فانه يمكن تحقيق الهدف نفسه بعقد اتفاقيات مع القوى الاستعمارية السابقة ٠

ولم يكن الشكل التام للاستغلال الاستعمارى عن طريق التدخل العسكرى المباشر أو الرقابة السياسية على المستعمرات يشترط العلاقات بين القوى السياسية والعسكرية فى العالم فى ذلك الوقت فقط بل كان أيضا يشترط المستوى التكنولوجى ومتطلبات القوى الاستعمارية ، فالحجم

الكلى لواردات الطعام لاوروبا الغربية قد هبط بمقدار العشر فى العشرينات من هذا القرن • وأكثر من ذلك قليلا من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٠ • ومن ثم فان تأكيد موارد الطعام من المستعمرات قد أصبح لا يحتـــاج الى السيادة المباشرة على المستعمرات من جانب بلاد القوة الصناعية •

ومن ناحية أخرى يشتد الصراع على اكتساب أســـواق للتصدير الصناعى ، والنجاح فى هذه المنـــافسة لتسويق السلع الصناعية يمكن تحقيقه باستمرار خفض تكاليف الانتاج ، وأقصى استـــعمال للكفايات الحالية ، وتقسيم كاف للعمل ، وايجاد وحدات انتـــاجية أكبر ، ويمكن بهذا ايجاد المدخرات الضرورية لزيادة قوة المنافسة وبذلك « يسهل » غزو أسواق جديدة ومن ثم الاسراع بالتكامل الاقتصــــادى اذا رغبت القوى الاستعمارية أن توائم نفسها على حسب الحالة الجديدة التى نتجت عن انهيار النظام الاستعمارى •

السياسة المعادية للشيوعية والتكامل الغربى

أدى الدافع المثالى لمعاداة الشيوعية دورا هاما فى ايجـــاد الكتلة الاقتصادية الغربية فقد استغل هذا العامل وجهات النظر سواء فى داخل الكتلة أو خارجها •

فالولايات المتحدة التى وافقت منذ البداية على المجهـــودات المبذولة لتوحيد أوروبا أرادت أولا أن تخلق فى أوروبا كتلة معادية للاتحـــاد السوفيتى وكتلة شرقى أوروبا الاقتصادية والسياسية • فالولايات المتحدة ليس لها منافع اقتصادية أو مالية تنتظرها من التكامل الاقتصادى لغربى أوروبا ويثبت ذلك انحراف ميزان المدفوعات للولايات المتحدة خلال الاعوام القليلة الماضية ، ولكن الولايات المتحدة استمرت فى تأييد هذا التكامل لاعتبارات سياسية بحتة ، فقد خطت لاقامة عدة روابط تربطها من هـــذا المشروع • وبرغم أن هناك عوامل سياسية خارجية أدت دورا هاما وسط القوى الاشتراكية التى وحدت فى شمل سياسة تكامل غربى أوروبا فان العامل الداخلى كان بدون شك أكثر أهمية • فالطبقة العـــاملة فى غربى أوروبا كانت تميل الى معاداة السوفيت ، وهذا الشعور القومى قد أثاره سياسة تقسيم ألمانيا ، هذا وان كان يوجد برغم هـــــذا حركة شيوعية قومية فى ايطاليا وفرنسا •

وقد اعتبرت القوى الرجعية الاجتماعية التى تتبعت سياسة الكتلة الاقتصادية لأوروبا الغربية أن الوحدة هى الأمان الوحيد الذى يجدى فى مقاومة الحركة العمالية الثورية •

التكامل الأوربى وعلاقات الدول الداخلية

بدأ تكامل غربى أوروبا فى أول مراحله بست دول أوروبية ولم يكن هذا عرضيا ، فقد خشى فى أوساط دول التكامل أن اتحاد الدول المحايدة مثل سويسرا والسويد والنمسا قد يعطل السياسة المتجانسة للكتلة . أما النفور تجاه بريطانيا العظمى فيرجع الى أسباب اقتصادية وسياسية : ذلك أن دول القارة تخشى أن تعمل بريطانيا على اضعاف الايدولوجية السياسية لهذه الكتلة كنتيجة لسياسة « التوازن » التى أتبعتها فى المجال الدولى ، وقد خشيت دول القارة أيضا أن تطلب بريطانيا منها الاقلال من سياسة التفضيل الاقتصادى تجاه دول الكومنولث ، وكانت هذه هى الاسباب الاساسية التى تعرض لها انشاء نواة « السوق المشتركة » داخل الدول الست . على حين كونت الدول السبع المجاورة « المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة » التى تضمنت تكاملا اقتصاديا أكثر اعتدالا وحرية .

ولقد كان واضحا منذ البداية ان الدول السبع قد كونت « تكاملا » يهدف أساسا الى تحسين « قوة المساومة » وانها بعد وقت طال أو قصر ، ستنضم الى الدول الست وينشأ عن هذا كتلة واحدة متجانسة فى غربى أوروبا .

طرق تكامل غربى أوروبا فى كتلة اقتصادية متحدة

ان الوسائل التى استخدمتها الدول الرأسمالية لغربى أوروبا فى خلق كتلتها الاقتصادية تختلف كثيرا عن الوسائل التى أتبعتها دول شرقى أوروبا والاتحاد السوفيتى عند تكوين كتلتها : فالاتحاد الجمركى يكون الاداة الاساسية للتكامل الاقتصادى لأوروبا الغربية ، وقد اتفق على أن يتم هذا الاتحاد على مراحل ، أولها تحقيق حرية التجارة داخل الكتلة ثم فرض رسوم جمركية مشتركة تعادل حسابيا ما كانت تفرضه هذه البلاد قبل قيام التكامل .

ولم يقصد مشروع التكامل توحيد السوق فقط ، بل كان يرمى كذلك الى تأكيد حرية تدفق رءوس الاموال والهجرة الداخلية للعمل داخل الكتلة .

وقد واجهت فكرة التكامل الاقتصادى لدول غربى أوروبا صعوبتين أساسيتين ، فالمجهودات المبذولة من ناحية لحرية التجارة وامكان تحقيق حرية تدفق رأس المال بين أعضاء هذه الكتلة يقابلهما من ناحية أخرى

التقوية العنيفة للاحتكار والتى اذا حدثت فانهــا تستطيع أن تلغى المزايا التى تقدمها حرية التجارة للعوامل الانتاجية ٠

حقيقة ان عملية تكامل غربى أوروبا لاتعنى تحرير القوى الاقتصادية وتأكيد ذاتية حركتها ، فأعضاء هذه الكتلة من الدول الرأسمالية المتقدمة تقدما كبيرا ، وفى ظل هذه الظروف يزيدون من تناسق اجراءات تدخل الدولة لا من هذا التدخل ٠

ومن ثم تضمن تنفيذ تكامل غربى أوروبا خلق كتلة اقتصادية لهــا فى المكان الاول أغراض حكومية وسياسية ٠ ولن يتــحدد طريق التنمية لهذه الجماعة المتكاملة بوساطة القوى الاقتصادية أو السياسية بل بوساطة العمل المنسق بين القوى الرئيسية فى الدول الرأسمالية ٠ ولا يعنى مثل هذا التكامل التحرر أى تأكيد حرية أكبر للنشاط الاقتصادى ، بل على العكس يعنى تبعية النشاط الاقتصادى لمصالح الكتلة ٠

الكتلة الاقتصادية لغربى أوروبا والدول غير المنحازة

لقد كان لانشاء كتلة غربى أوروبا الاقتصــــادية أثر على الوضع الاقتصادى للدول غير المنحازة ، وهذا الأثر يختلف عن مثيله الذى نتج عن قيام الكتلة الاقتصادية الاشتراكية ٠

فكتلة شرقى أوروبا قد ضيقت الأمل فى رواج الصادرات التقليدية من الدول غير المنحازة الى تلك المنطقة كذلك عاق التقسيم الطبيعى للعمل بين دول تلك الكتلة والدول غير المنحازة ٠

أما كتلة أوروبا الغربية فتحرم الدول غير المنحازة أسواق صادراتها على حين تمزق الروابط الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل ، وبهذا تعرقل وتمنع ملاءمة الدول غير المنحازة للوضع الجديد فى الاقتصاد العالمى الذى نشأ نتيجة للتقـــدم التكنولوجى والذى أصبح يتطلب التصنيع السريع للدول غير المنحازة وخاصة الدول المتخلفة اقتصاديا ٠

ولقد ظهرت الآثار المضادة للتكامل الاقتصــادى لغربى أوروبا على اقتصاديات الدول غير المنحازة بوضوح فى أثنـــاء المراحل الاولى ، ولكن هذا لا يمثل التكامل الاقتصادى لدول غربى أوروبا : ففى أثناء السنوات الثلاث الاولى لتكامل غربى أوروبا انخفضت نسبة حصة الدول غير المنحازة فى السوق المشتركة من ٣٨٪ سنة ١٩٥٧ الى ٣٥٫٥٪ فقط فى ســــنة ١٩٦٠ ٠ وقد سبب هذا الانخفاض نحو ٢٦ر١ من بليون الدولار خسارة من عائد الصادرات فى السنة للدول المتخلفة ٠٠ وهذا يعـــادل أكثر من

ضعف المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين الكتلة الاقتصـــــادية الاوروبية والدول المتخلفة ٠

ومنذ أول بداية التكامل الاوروبى لم يوافق على نظرية التكامل التى تفيد بأن التكامل الاقتصــــادى سيسرع بالتنمية الاقتصــــادية وسيرفع مستويات الدخل القـــومى فى غربى أوروبا وسيعمل آليا على زيادة طلب الواردات من الدول الاخرى لكى يفيد العالم كله من هذا التكامل ٠ ونعتبر النسبة المتناقصة لصادرات الدول غير المنحازة الى مجموع واردات الكتلة الغربية دليلا على ما سببته مجموعة من اجراءات التفضيل ، هى فى غير مصلحة الدول غير المنحازة وقد أتبعتها سياسة التكامل الاقتصــــادى ، لذلك فانه من اللازم تحليل هذه الاجراءات الفردية لكى توضح أثر التكامل الاقتصادى لدول أوروبا الغربية على اقتصاديات الدول غير المنحازة ٠

سياسة التفضيل الجمركية

لجأ مخططو الكتلة الاقتصادية الغربية الى حيلة احصائية للتضييق على الواردات من الدول غير المنحـــــازة وذلك بتطبيق الوسيلة الحسابية للتعريفة الجمركية التى كانت تطبقها الدول الاعضاء قبل عملية التكامل ٠ وقد يبدو من أول وهلة أن هذا اجراء عادى « عادل » لا يتسبب عنه أى ضرر للدول التى ذكرناها ومع كل فان حجم الواردات الى الدول الفردية الاعضاء فى هذه الكتلة الاقتصــــادية لم يؤخذ فى الحسبان باعتبار أنه « عامل موازن » فى هذه الوسيلة الحسابية ، وهذا يعنى أن الدول التى كان لها معدل مرتفع للرســـــوم الجمركية وحجم صغير من واردات سلعة معينة تستطيع أن ترفع « الوسيلة الحسابية » ومن ثم ترفع الحجم الكلى للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول غير المنحازة ٠

ولا تقتصر سياسة التفضيل الجمركية ضد الدول غير المنحازة على المعادلة الحسابية فقـــط بل ان كثيرا من السلع والمنتجات قد أعفيت من هذه القاعدة العامة وأخضعت لمعدلات تعريفة ثابتة متفق عليها وألحقت فى قوائم خاصة ٠

القائمة (ب) وتشمل ٨٠ من المواد الخام لا تتعدى الرسوم الجمركية عليها نسبة ٣٪ من قيمتها ٠

القائمة (جـ) وتشمل ١٤٢ من المنتجات غير تامة الصنع لا تتعدى الرسوم الجمركية عليها ١٠٪ ٠

القائمة (د) وتشمل ٥٠ من الكيماويات غير العضوية وقد حدد لها تعريفة حدها الاقصى ١٥٪ ٠

القائمة (هـ) وتشمل ٥٢ مادة كيماوية عضوية وحدد لهـــا تعريفة أقصاها ٢٥٪ .

القائمة (و) وتشمل ٨٧ سلعة اتفق على رسومها الجمركية مقدما .

القائمة (س) وتشمل ٧٠٪ من المنتجـــات سيتفق على رسومها فيما بعد .

ويعطى تحديد الرسوم على السكر مثلا واضحا عن اجراءات الافضليه التى أدركتها ملحقات مواثيق روما : فقبل اتمام اتفاقيات التكامل لم تكن هناك رسوم جمركية على واردات السكر الى ألمانيا وفرنســـا . على حين كانت الرســـــوم على السكر فى دول البنيلوكس ٥٧٪ وقد وصلت الى ١٠٥٪ فى ايطاليا .

ومع ذلك فان القائمة (و) قد نصت على تعريفة موحدة هى ٨٠٪ لكل المنطقة ، ولا شك أن آثار هذا الاجراء على مصدر مثل كوبا يمثل هذا المحصول نحو ٨٠٪ من مجموع صادراتها تعتبر واضحة تماما .

أما القائمة (س) وهى التى تشمل سلعـــا تمثل نسبتها ٢٠٪ من مجموع الصادرات من الدول المتخلفة فتبين حالة جديدة جديرة بالاعتبار .

ان المدى الذى تستطيع الدول ذات التعريفة الجمركية العالية أن تؤثر به على رفع مستويات الرسوم عموما فى كل دول الكتلة الاقتصاديه الغربية يوضحه مثال « المنتجات غير تامة الصنع » التى تعد نموذجا لمـــا تصدره الدول المتخلفة . فاذا كان معدل الرسوم المفروضة على هـــذه المنتجات هو ١٠٪ فسيترتب على ذلك أن ١٠٪ فقط من واردات هـــذه المجموعة لدول البنيلوكس هى التى ستتعدى هذا الحد ، على حين يكون عدد السلع التى ستتعدى هذا الحـد فى واردات ألمانيا الغربية وايطاليا ٥٠٪ و ٧٠٪ على التوالى .

وهذه الرسوم الجمركية التى يطبقها التكامل الاقتصـــادى لأوروبا الغربية لا تمثل تجاه الدول غير المنحازة اتحادا جمركيا ولكنها تمثـــل سياسة تفضيل جمركية ماهرة مقنعة ، ويؤكد هذا ما يسمى (بالضريبة الخاصة) على المنتجات الزراعية ويتطلب الاتفاق على سياسة عامة لانتاج المزارع انشاء اعتمادات خاصة لمطلوبات الانتاج الزراعى واعانة صادرات المزارع من بلاد الكتلة الاقتصادية الاوروبية الغربية المحولة من ضرائب خاصة على واردات المنتجات الزراعية .

ان جوهر هذه « الضريبة الخاصة » هو أن تدفع الدولة المستوردة فى حساب خاص الفرق بين سعر الوارد والسعر الواقعى للسوق ، فاذا وضعنا فى الاعتبار أن الأســـعار الداخلية للسوق المشتركة ترتفع عن الاسواق العالمية فى الانتاج الزراعى بمـــا يتردد بين ٢٠٪ و ٥٠٪ فهذا

الاجراء يعنى التحريض المباشر لقيام انتـــــاج محلى مرتفع النفقات وغير اقتصادى يمنع من ثم الصادرات من أغلب دول الانتاج الزراعى ·

وتخلق هذه السياسة فيضا من المشاكل فى الاقتصاد العالمى · فكل الدول الصناعية تساعد بأية طريقة انتاجها الزراعى ، ولم يؤد هذا الى منع واردات الطعام التقليدية من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية فقط كنتيجة لزيادة الانتاج المحلى فى الدول الأخيرة ، ولكن أدى أيضا الى خلق فائض من الانتاج الزراعى تدريجيا فى الدول الصناعية نفسها ·

وبذلك لا تستطيع الدول السابقة فى الانتاج الزراعى والتى تقل أسعارها عن مستويات السوق العالمية أن تبيع منتجاتها ومن ثم تضطر الى تخزين الفائض ، ومن ناحية أخرى فان الانتاج غير الاقتصادى (غير المربح) فى البلاد الصناعية والتى تدعمه الدول باعاناتها يؤدى أيضا الى حرمان الدول السابقة لا من هذه الاسواق فحسب بل انه يحرمها كذلك تصدير فائض انتاجها الى دول ثالثة ·

لقد كانت أوروبا ، خلال فترة تصنيعها ، هى السابقة فى استيراد الاطعمة والمنتجات الزراعية ، ولكن نتج عن المساعدات الممنوحة من الدول أن ارتفع حجم الانتاج الزراعى (من القمح والذرة والارز والزبدة والسكر واللحم) فى أوروبا الغربية فكانت قيمة هذه المنتجات الزراعية قبل الحرب ٩ر٤٦ من بليون الدولار ارتفعت فى سنة ١٩٥٦ الى ١٢ر٨٠ من بليون الدولار ، وبعبارة أخرى بينما كانت دول غربى أوروبا تغطى ٧٤٪ من متطلباتها من المنتجات الزراعية قبل الحرب اذا بنصيب انتاجها المحلى يرتفع حتى يصبح كافيا لنحو ٨١٪ من حاجاتها ·

وستؤدى هذه السياسة التى يتبعها غربى أوروبا فى مساعدة الانتاج الزراعى بعد حين ، طال أو قصر ، الى انتاج فائض فى المنتجات الزراعية كالحال فى الولايات المتحدة الامريكية ·

وهكذا ظهر موقف على درجة كبيرة من (الشذوذ) فى الاقتصاد العالمى : ففى عام ١٩٥٩ كانت صادرات منتجات مختارة من الانتاج الزراعى للدول المتخلفة تزيد عن مثيلاتها من صادرات الدول الصناعية بما يزيد قليلا عن بليون دولار واحد ، وفى السنة التالية أى فى عـــام ١٩٦٠ تعدت صادرات انتاج المزارع من الدول الصناعية مبيعات الدول المتخلفة من هذه المنتجات بما يعادل بليون دولار : بلغت صادرات منتجات الطعام من الدول الصناعية فى عام ١٩٦٠ مبلغ « ١٠ر٤٠٠ مليون دولار » وبلغت مبيعات الدول المتخلفة « ٩ر٤٥٠ مليون دولار » ، أما فى سنة ١٩٥٣ فكان المعدل « ٧ر٥٠٠ مليون دولار » الى « ٨ر٦٢٥ مليون دولار »

ويكون نظام « الضريبة الخاصة » أداة ماهرة تسرع بالمصدرين التقليديين للمواد الخام لكتلة غربى أوروبا الى الخراب والافلاس فمصدرو المواد الخام لا يتسلمون جميع السعر الذى يدفعه المستهلك الداخلى فى السوق المشتركة ويستخدم الفرق بين السعر الذى يدفعه المستهلك الداخلى بالسوق المشتركة والسعر الذى يبحث عنه المنتج (المصدر) فى تدعيم الانتاج المحلى غير الاقتصادى وهذا يؤدى بدوره الى ابعاد المنتج الاجنبى .

وما ان يتم تحقيق هذا الهدف بمساعدة الصادرات غير الاقتصادية للمنتجين فى داخل هذه الكتلة حتى يؤدى ذلك من ثم الى تصفية المنتجين التقليديين من الاسواق الاخرى التى لا تطبق حيال الدول المتخلفة اجراءات مشابهة مثل سياسة التفضيل الجمركى .

وتعد سياسة اغراق الاسواق التى اتبعتها بعض الدول فى فترة ما بين الحربين العالميتين كلعبة الاطفال اذا قورنت بنظام (الضريبة الخاصة) الذى لجأ اليه رجال الاقتصاد فى هذه الكتلة الاقتصادية الغربية كوسيلة « للتفضيل الجمركى » والضغط على الدول غير المنحازة .

الاجراءات المالية التفضيلية الداخلية

لم تتأثر الواردات من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية بالقيود الجمركية فقط ، ولكن باجراءات مختلفة للسياسة المالية الداخلية ، ونظرا لأن مخططى الكتلة الاقتصادية الغربية على الأقل فى وقتنا هذا لم يعودوا ينظرون الى توحيد السياسة المالية فقد أصبح فى امكان اية دولة أن تتحايل على التسهيلات الجمركية عن طريق الاجراءات المالية أو اجراءات الصرف الخارجية مما يعوض عن التسهيلات الممنوحة تعويضا تاما .

ويظهر تأثير الاجراءات المالية بالضريبة المفروضة على استهلاك البن فى غربى اوربا : ففى سنة ١٩٥٧ مثلا كانت الضرائب الجمركية على واردات البن لالمانيا الغربية تبلغ ٢٥٪ فقط ، ونظرا لان البن قد اعتبر سلعة كمالية فقد زيد ضريبة اضافية قيمية قدرها ٤٧٪ مما جعل التعريفة الجمركية على واردات البن تبلغ ٧٢٪ . أما الرسوم الجمركية فى فرنسا على البن فكانت ٢٠٪ فقط وقد ارتفعت بها ضريبة الكماليات (البالغة ٥١٪) وبذلك رفعت رسوم البن الى ٧١٪ . أما فى ايطاليا فقد ثبتت الضريبة على ٧٪ وقد ارتفعت ضريبة الكماليات بها (وتبلغ ٦٦٪) الى ٧٣٪ . أما فى باجيكا فقد كانت واردات البن معفاة من الرسوم الجمركية وكان يحصل على البن ضريبة قدرها ٥٪ فقط . ونتيجة لهذه

السياسة المالية بلغ متوسط استهلاك الفرد من البن فى بلجيكا ما يعادل ٧ كيلو جرامات فى السنة على حين كان أقل من ٣ كيلو جرامات فى ألمانيا الغربية .

ويعنى ذلك أنه يمكن بزيادة الضريبة الجمركية على الكماليات خفض استهلاك سلع عدة تنتجها بكميات وافية الدول المتخلفة (فى سنة ١٩٦٠ كان فائض البن فى البرازيل وحدها ٢ر٦٦ من مليون الطن) .

وهكذا أمكن بطريق رفع سعر المبيعات صناعيا ان يوجه الاستهلاك من السلع المستوردة الى السلع المنتجة محليا .

وغالبا ما تخصص الدول النامية صناعيا المساعدات المالية للدول المتخلفة وذلك لتسهيل تنويع اقتصادياتها • ومع ذلك فانه يمكن تقدير هذه الوسيلة للمساعدة من وجهة نظر السياسة المالية المتبعة بالنسبة للواردات من الدول المتخلفة فى الصورة التالية :

خفض بلد صناعى واردات البن من الدول المتخلفة الى النصف وذلك بفرض ضريبة ٥٠٪ على الاستهلاك باعتباره سلعة كمالية • وفى الوقت نفسه كانت هذه البلدة تمنح الدول المتخلفة مساعدة مالية تعادل قيمتها الضريبة المفروضة ، وطبقا لهذه السياسة تحصل الدولة المتخلفة على نصف متحصلاتها التى كانت تحصل عليها لو لم تفرض هذه الضريبة وكان يمكنها (علاوة على هذا) أن تضاعف حجم صادراتها من هذه السلعة بدلا من الاضطرار الى عدم بيعها وتراكمها كفائض ، والى جانب هذا أن تحصل الدولة المتخلفة على ما يعادل هذه المساعدة كأرباح للمبيعات (بدلا من أن تحصل عليها كمساعدة) •

ان تنويع الانتاج خصوصا الصناعى منه كان يمكن انجازه بضعف معدل سرعته ، وزيادة على ذلك فان الدولة المتخلفة تكون حرة تماما فى استخدام هذه الموارد المالية •

وبذلك يبين تحليل السياسة المالية التى تتبعها دول الكتلة الاقتصادية لدول غربى أوروبا ، والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك السياسة الميل الى استمرار المعاملة بسياسة التفضيل ، وكذلك ممارسة الاشراف المباشر على اقتصاديات الدول المتخلفة فى التنمية •

حجج الحماية ضد منافسة القوة العاملة الرخيصة

ان سياسة تدخل الدولة ، اما عن طريق فرض ضريبة الحماية الجمركية أو المساعدات للانتاج المحلى أو حتى الاجراءات المالية ، تؤثر تأثيرا بالغا أو حتى تمنع استيراد المواد الخام التقليدية من أغلب الدول التى كانت

تنتجها وأغلبها يندرج تحت مجموعة الدول غير المنحازة . وقد اضطرت هذه الدول تحت ظروف الكساد أو الانخفاض المستمر لصادراتها التقليدية لى التفكير فى علاج الموقف وذلك بأن تستبدل بصادراتها من المواد اسام سلعا صناعية أو سلعاً غير تامة الصنع أى أنها حاولت أن تسلك طريق التصنيع . ولكن منذ الوهلة الأولى عاقت مجهودات هذه الدول فى طريق لتنمية الرسوم الجمركية المرتفعة والحواجز المالية التى خلقتها دول الكتلة الاقتصادية لأوربا الغربية مدعية حماية « قوى العمالة الوطنية » من منافسة القوى العاملة الرخيصة .

لقد أثارت بعض الأوساط فى النقابات العمالية الجدل بأن الواردات من السلع المصنعة ، والسلع غير تامة الصنع من الدول المتخلفة التنمية يجب وقفها لمنع استغلال العمال فى هذه البلاد ، وأول ما ظهر مثل هذا الجدل كان فى الولايات المتحدة وقد سبق مثيله فى أوربا الغربية . وتعتبر الأوساط الرسمية فى الولايات المتحدة على علم اليوم بالأثر الوبيل لمثل هذه الآراء على مصالح الولايات المتحدة .

وفى خطاب الرئيس كنيدى الأخير حول القانون الجديد فى محيط التجارة الخارجية عارض كنيدى بعنف هذا الاتجاه وأعلن أن عمـــال المناجم فى أمريكا تبلغ أجورهم ثمانية أضعاف أجور زملائهم فى اليابان ، ومع ذلك فان الانتاج فى أمريكا يبلغ أربعة عشر ضعف انتاج اليابان . وهذا يعنى أن قيمة انتاج العملة للطن من الفحم الأمريكى أكثر انخفاضا من قيمة انتاجها للحصول على طن من الفحم اليابانى وأن الولايات المتحدة تصدر الفحم الى اليابان ، وهكذا يكون أكثر منطقيا أن يقال : ان اليابان تستغل رخص العمل الأمريكى من القول بالعكس .

ولم تقف هذه الأفكار عند مجال الدعاية السياسية فحسب بل أصبحت موضوع سياسة اقتصـــادية وعملية ثابتة اتبعتهـا الكتلة الاقتصادية الغربية .

فقد استورد غربى أوروبا من البضائع الصناعية ما قيمته ٢٤٫١٨ من بليون الدولار سنة ١٩٥٩ ، وبلغت نسبة واردات الدول المتخلفة من هذا المقدار ١١٫٦٪ .

وقد عقدت بريطانيا وحدها ، وكان دافعها هو الرغبة فى الاحتفاظ بعلاقاتها التجـــارية مع بلاد الشرق الأقصى ، اتفاقية اختيارية مع هونج كونج والهند وباكستان على توريد بعض المنسوجات البدائية الصنع .

وعلى كل فان دول غربى أوروبا لا تحمى صناعاتها فقط بالرسوم الجمركية العالية على البضـــائع الشبيهة بالمصنعة والمنتجات الصناعية

البدائية بل باتباع أنظمة مالية تقيد الواردات من المصنوعات التى يمكن انتاجها محليا أيضا ٠

وقد فرضت ايطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية رسوما على واردات الكاكاو وزبدة الكاكاو تتردد بين ٢٥٪ و ٣٥٪ وقد شجع هذا واردات المواد الخام غير المجهزة كما ساعد على حمـــاية صناعات التجهيز البدائية الداخلية وصناعات تجهيز الكاكاو (والتى يعد تجهيزها بدائيا جدا) واذ يعمل بها فى غربى أوروبا كلها ٠٠٠ر٥٠ عامل ٠

وقد أدت زيادة الواردات من المنسوجات الى ظهور مشاكل خطيرة بالنسبة للعمالية فقد طبقت دول السوق المشتركة على واردات منسوجات القطن رسوما موحدة بلغت نسبتها ١٨٪ كما أن عدد العمال الذين يعملون فى صناعة المنسوجات فى غربى أوروبا يبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ عامل ، وبالرغم من الرسوم العالية على واردات المنسوجات من الدول المتخلفة فان نسبة تصدير المنسوجات من الدول المتخلفة الى غربى أوروبا قد ارتفعت من ٧ر١٪ سنة ١٩٥١ الى ٦ر٨٪ فى سنة ١٩٥٩ بالنسبة للانتـــاج الكلى لغربى أوروبا ٠ وفى الوقت نفسه انخفضت نسبة صادرات المنسوجات الأوروبية من ٨ر١٦٪ الى ٥ر١٠٪ من الانتاج المحلى الكلى ، وهذا الاتجاه يرجع أولا الى التطورات التى حدثت فى السوق البريطانية حيث ارتفع نصيب الدول المتخلفة من ٥٪ سنة ١٩٥١ الى ٢٨٪ سنة ١٩٥٩ ، وفى الوقت نفسه انخفضت نسبة صادرات بريطانيا عبر البحار من ٢٥٪ الى ١ر١٩٪ ٠ ومن الواضح أن الاتجاه لرفع واردات المنسوجات يمكن أن يتم فى بلاد أوروبية أخرى اذا حذت حذو بريطانيـــا ، ولقد كانت أغلب صادراتها من المنسوجات فى منتصف القرن التاسع عشر اذ بلغت ٧٠٪ من مجموع صادراتها ٠

ويحرم التقدم التكنولوجى فى البلاد الصناعية اليوم مئات الملايين من الفلاحين ومنتجى المواد الخام فى البــــلاد فى طريق التنمية وسيلة حياتهم ، ولكن هذا لا يحرك ضمير الناس فى البلاد المتمدينة ٠ ومع أن التقدم الصناعى فى الدول فى طريق التنمية يتطلب حدا أدنى لتعديل وتغيير بناء العمالة فان الدول المشتركة فى كتلة صناعية قوية لا تستغنى عن مواردها لتحمى نفسها من التحول الى تقسيم جديد للعمل يتطلبه التقدم العالمى ٠

اتخاذ القيود الكمية بسبب ميزان المدفوعات

عند انشاء السوق الأوروبية المشتركة تكهن مؤتمر روما بالغاء القيود الكمية على التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء فى هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ولكن المؤتمر كان غامضا فى تحديد العـــلاقات التجارية تجاه « الدول الثالثة » فان اتفاقية التعـــاريف والتجارة (الجات) التى كان موقعوها أيضا أعضاء السوق الأوروبية المشتركة ، تقرر أن الاتحادات الجمركية والدول فرادى يمكنها تطبيق القيود الكمية اذا برر هذا التوازن العكسى للمدفوعات ٠

وبالرغم من أن دول السوق المشتركة ليس لها نقد مشترك ـ كالحال فى البلاد الأخرى فقد وافقت الدول الأعضاء ، بعد توقيع الاتفاقية ، على نظام لتحويل النقد الأجنبى ومن ثم يعتبر هذا مانعا لقيود التجارة الكمية ٠

ومع ذلك فان الحقيقة الواقعة تختلف عن المبادىء المعلنة : فأعضاء السوق المشتركة كادوا يزيلون تمـــاما القيود الكمية والادارية للتجارة الداخلية ، ولكن الكثير من هذه القيود مازال قائما بالنسبة للدول غير المنحازة ، أما سياسة تصاريح الاستيراد وتحديد الحصص فتكون فى الواقع سلاحا قويا خطيرا من ناحية سياسة التفضيل لا يقل فى خطره عن اجراءات الضرائب الجمركية والقيود المالية ٠

وبينما تؤثر أنظمة الرسوم الجمركية والأنظمة المالية على كل الموردين بالتساوى فان نظام الحصص قد تنتج عنه معاملة مختلفة ، فالبعض يحابى على حين يخضع لسياسة التفضيل ٠

العضوية المنظمة أداة للتمييز فى غير مصلحة الدول غير المنحازة

لقد خولت المستعمرات الســابقة الدول الصناعية الأوروبية والتى اشتركت فى الكتلة الاقتصادية لغربى أوروبا من أن تنضم الى الســـوق المشتركة ، وبذلك يمكنها أن تتمتع باعفاء الواردات من الرسوم الجمركية ؛ كما يمكنها أن تمول من الاعتماد الأوروبى الخاص بالتنمية عبر البحـــار والذى أنشأته الكتلة الاقتصادية الغربية لهذا الغرض ٠

ان الأعضاء المشتركين من افريقية هم غالبا مصدرو منتجات المنطقة الحارة ، وفى أثناء الحكم الاستعمارى كانت أغلب صادراتهم تذهب الى مراكز الاستعمار اذ كانت تتمتع بسياسة التفضيل الجمركى ٠ ويدل التركيز على الصـــادرات من هذه الدول الى أسواق القوى الاستعمارية

السابقة على درجة تبعيتها الاقتصادية وتدل سياسة الاستثمار التى اتبعها صندوق التنمية الاقتصادية على ازدياد تبعية هذه البلاد فى المستقبل ، فقد قدر لهذه الاعتمادات أن تصل الى ٣ر٥٩١ من مليون الدولار فى نهاية سنة ١٩٦٢ ٠

كما بلغ مجموع القروض التى وزعت من هذه الاعتمادات ٢٢٧ مليون دولار حتى نهاية سنة ١٩٦١ ٠

توزيع قروض الاعتماد الأوروبى للتنمية عبر البحار سنة ١٩٦٠

مصروفات اجتماعية	٤١٪
تعليم	١١٪
أجهزة طبية وصحية	١٦٪
انتاج	١٥٪

ويتضح من هذا أن مصادر هذا الصندوق لن تساعد على تنويع وتنمية الاقتصاد والتصنيع فى هذه البلاد ، بل على العكس فانها تعمل على تزكية دورها كمنتجة للمواد الخام ٠ وتظهر بوضوح زيادة نسبة الاستثمار فى ميدان الخدمات الاجتماعية والرغبة فى تحويل الاقتصاد اللاسوقى الى تجارة التصدير (عن طريق انشاء وسائل النقل والمواصلات وتسهيلها) على حين أن ١٥٪ قد وجهت لتنمية الانتاج فى المجال الزراعى والصناعى والمهن اليدوية والصناعية ٠

وتعتبر ظروف هذه المناطق لانتاج المواد الخام الأساسية الاستوائية مدعاة لعدم التشجيع بمقارنتها مع غيرها من البلاد ، ولكن اذا وضعنا فى الاعتبار أن هذه البلاد تتمتع بحماية جمركية جوهرية فان هذا يجعلها فى مركز يسمح لها بزيادة انتاجها من المواد الخام وهذا الانتاج لن يكون انتاجا منافسا فى السوق العالمية كما أنه لن يكون اقتصاديا بالنسبة للدول المنتجة ٠ وعلى ذلك سيكون من الممكن المحافظة على البناء الاقتصادى الزائف فى هذه البلاد عن طريق العضوية المشتركة طالما ظلت تتمتع بالحماية الجمركية التى أقامتها الكتلة الاقتصادية الغربية ٠ ان انشاء هذه العضوية المشتركة فهو فى الحقيقة محاولة لوضع المستعمرات السابقة فى وضع دائم يستند الى القوى الاستعمارية السابقة التى اشتركت فى الكتلة الاقتصادية الغربية ٠

وسيحمل مرور الوقت هذه البلاد خسائر جسيمة كما أنه سيعطى القوى الاستعمارية السابقة الوسيلة التى تضغط بها اقتصاديا وسياسيا على الدول غير المنحازة ٠

ان تحليل تجارة الكاكاو والبن والموز يظهر الاستراتيجية التى

استخدمتها الكتلة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ضد الدول غير المنحازة من هذه الناحية ٠

لقد حدد مؤتمر روما رسوما موحدة على الكاكاو بلغت نسبتها ٩٪ (وكان متوسط هذه النسبة ٥ر٢٪ فقط قبل التكامل فى ١ من يناير سنة ١٩٥٧) وكانت ألمانيا الغربية هى الدولة الوحيدة التى فرضت رسوما جمركية على واردات الكاكاو بلغت نسبها ١٠٪ ٠ وفى سنة ١٩٥٦ أى قبل التكامل بلغت قيمة واردات الكاكاو ٥ر١٧٩ مليون دولار وكان نصيب بلاد السوق المشتركة منها ٦٠ مليون دولار فقط ، وقد ساعدت حماية الرسوم الجمركية على رفع الطلب على انتاجهـــا وبذلك انخفض الاستيراد من الدول التى رفضت الانضمام الى الكتلة الاقتصادية الغربية٠ ان انتاج الكاكاو لم يزد فى الحقبات الأخيرة ، فقد وصل الانتاج السنوى الى حوالى ٠٠٠ر٧٠٠ طن خلال الثلاثينات الأخيرة ، ولكنه ارتفع قليلا الى ٦٧١ر٧٧٩ طنا فى منتصف الخمسينات ٠

ولكن الانتاج ارتفع بمعدل سريع فى المناطق التى كانت جزءا من الامبراطورية الفرنسية (الاستعمارية) وزاد انتاجه من ٤٦٨ر٢٧٦ طنا الى ٢٥١ر٢٣٤ طنا سنة ١٩٥٥ ٠ وفى الفترة من الثلاثينات الى الخمسينات انخفضت صادرات الكاكاو الى المنطقة (التى هى الآن السوق المشتركة) من ٦٥١ر١١٧ طنا الى ٨٣٠ر٧٦ طنا ويظهر من هذا أن الأعضاء الافريقيين المشتركين فى الكتلة استطاعوا بأقل استثمار وفى ظل سياسة التفضيل لمصلحتهم فى أوروبا الغربية أن يكونوا فى موقف يمكنهم من ازاحة كل المنتجين الآخرين فى المناطق الاخرى فى أقصر وقت برغم انخفاض أسعار هؤلاء المنتجين الآخرين والنوع الطيب الذى ينتجونه ٠

ويعطى البن مثلا أكيدا آخر للسياسة الاستراتيجية التى تطبقها الكتلة الغربية تجاه الدول غير المنحازة ، فقبل التكامل كان متوسط نسبة الرسوم على واردات البن ١٤٪ فقط (وقد حددت هذه النسبة بـ ١٦٪ بعد التكامل) وقد فرضت ألمانيا رسوما عالية تبلغ نسبتها ٢٦٪ وفرنسا ٢٠٪ وايطاليا ٤ر١٠٪ على حين أعفت بلاد البنيولوكس واردات البن من الرسوم الجمركية ٠

وقد هبطت واردات البن عموما ســـواء أكانت من المنـــاطق غير الاستعمارية (والتى فرض عليها رسوم مرتفعة) أم من واردات المستعمرات عبر البحار (والتى تتمتع بالتفضيل الجمركى فى المعاملة) وذلك الى البلاد التى اتحدت الآن فى السوق المشتركة : ففى الفترة بين سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٨ بلغ الوارد الكلى من البن الى البلاد التى تكون اليوم جزءا من الكتلة الاقتصادية الغربية٢٥٢ر٠٧٨ر٦ طردا سنويا مقارنا ب٧٤٤ر٧٩٩ر٣

طردا سنويا فى الفترة بين سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ · ومع ذلك فبينما هبطت الواردات الكلية للبن بحدة الى الدول الست فى السوق المشتركة فان واردات البنمن المناطق الافريقية غير المستقلة قد ازدادت زيادة كبيرة : فقد كان الوارد ٧٨٥ر٩٩١ طردا سنويا فى المدة من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ وقد زاد الى ٥٩٦ر٠٨٠ر٢ طردا سنويا فى المدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ · وترجع هذه الزيادة خاصة الى زيادة الواردات الفرنسية من المناطق غير المستقلة عبر البحار ·

ويمكن تخيل تأثير هذا على التجارة العالمية للبن اذا وضعنا فى الاعتبار أن كميات البن المخزونة بدون بيع فى البرازيل تعادل أكثر من ضعف الواردات الكلية السنوية لغربى أوروبا · وهكذا تبقى الأنواع الممتازة من البن البرازيلى غير مبيعة على حين يجد البن الافريقى رواجا برغم انخفاض جودته وبهذا تكون الاستراتيجية التجارية لكتلة غربى أوروبا الاقتصادية قد استغلت حتى البن كوسيلة للضغط السياسى والاقتصادى على الدول غير المنحازة ·

لنذكر صادرات الموز والطباق فى هذا الصدد : فقبل بداية التكامل الاقتصادى للكتلة الغربية كانت ألمانيا الغربية هى الدولة الوحيدة التى أعفت واردات الموز من الرسوم الجمركية وبلغ حجم مشترياتها ما يساوى ٥٠٪ من المشتريات الكلية للدول الست · وكانت نسبة الرسوم على واردات الموز فى ايطاليا ٣٦٪ وفى فرنسا ٢٠٪ ودول البينلوكس ١٥٪ وبذلك يكون متوسط الرسوم على واردات الموز قبل سنة ١٩٥٧ يساوى ١٥٪ ·

وبعد التكامل رفعت الرسوم الموحدة على واردات الموز وأصبحت نسبتها ٢٠ ٪ وهكذا أصبحت مزايا كبيرة لمزارع الموز غير الاقتصادية فى المناطق الافريقية التى دخلت فى الكتلة الاقتصادية الغربية · وقد بلغت قيمة واردات الموز الى الدول الست المكونة للسوق المشتركة فى عام ١٩٥٦ ما قيمته ٢١٧٫٤ من مليون الدولار منها ٨٢٫٤ من مليون الدولار قيمة المشتريات من الأعضاء المنضمة ، وبالرغم من أن ألمانيا الغربية تستورد ٤٠٠ ألف طن من الموز سنويا من أمريكا اللاتينية أو ما يعادل ٥٠٪ من مشترياتها الكلية فان معدل ٢٠٪ كرسوم موحدة على واردات الموز تقف حاجزا قويا أمامها ، ومن ثم تشير الى تحويل الانتاج الى الدول الأعضاء المنضمة من أفريقية ·

وأخيرا هناك مشكلة الطباق التى تمس يوغسلافيا مباشرة · ان واردات الطباق تخضع لرسوم عالية تصل نسبتها الى ٣٠٪ وقبل التكامل كانت واردات الطباق الى فرنسا وايطاليا لا تؤخذ عليها رسوم ، وكانت الرسوم المفروضة على واردات الطباق الى دول البينلوكس وألمانيا الغربية

منخفضة نسبيا . وبالرغم من أن الواردات من الدول الافريقية الأعضاء قد بلغت ١٠٪ فقط من الواردات الحلية للطباق لدول السوق المشتركة فانه من الملاحظ أن الظروف الجوية تساعد على إنتاج الطباق (نسبيا) فى المناطق الافريقية فضلا عن تمتعها بالحماية الجمركيه التى تصل نسبتها الى ٣٠٪ وهذا يوضح تغير مراكز انتاج الطباق التقليدية بالدول الافريقية المشتركة .

وتؤثر استراتيجية الاقتصاد لكتلة غربى أوروبا تجاه دول افريقية المشتركة على الدول غير المنحازة فى أمريكا اللاتينية وفى الأجزاء الأخرى من افريقية .

فصادرات البن والكاكاو والموز والقطن والسكر والنحاس الى دول السوق المشتركة الســـت تمثل نسبتها ١٨٪ من المبيعات الكلية لهذه السلع من أمريكا اللاتينية ، وفى الاجزاء الاخرى من افريقية كما تمثل فى الوقت نفسه ٢٦ر٩٪ من مجموع صادراتها الكلية الى السوق المشتركة . وتبلغ صادرات أمريكا اللاتينية الى دول السوق المشتركة ماقيمته ٦٢٩ر٢ من مليون الدولار سنويا فى المتوسط .

فمن الواضح اذن أن مستقبل هذه المبيعات فى خطر .

وهذه السياسة التجارية تعـــادل المبدأ الاستعمارى القديم « فرق تسد » وقد أعلن الدكتور هيدو رئيس المجلس القومى فى أورجواى فى أغسطس سنة ١٩٦١ أن انشاء التكامل الاوروبى يحدد بداية الحرب ضد صادرات أمريكا اللاتينية .

وبعد دراسة وافية لهذه المشكلة اضطرت لجنة الخبراء عن أوروبا التابعة للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة أن تعلن أن معاملة التفضيل بالنسبة للبلاد التى تقبل كأعضاء منضمة فى السوق المشتركة قد تشجع صادراتها التقليدية ، ولكن سيكون هذا على حساب بلاد فقيرة ومناطق فى طريق النمو .

ضياع فوائد التجارة

هناك أثر غير مبـــاشر لشروط التجارة فى الميدان الدولى ىسر ىلك اللمسة الملكية الى الســياسة التجارية العـــالمية واستراتيجية الكتلة الاقتصادية الغربية . فتفاوت أسعار المنتجات الصناعية والمواد الخام فى التجارة العالمية الآن وفى الماضى كان ظاهرة مميزة فى تطور الســـوق العالمية .

وعموما يمكن القول بأنه فى الفترة بين سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٥٧ كان يمكن بطن واحد مصنع أن نشترى مقدارا من المواد الخام يزيد بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه الحال سنة ١٩٤٨ وبأكثر من ٢ر٨ من المدة عما كانت عليه الحال سنة ١٩٢٨ ٠

وقد استمر هذا الاتجاه بقوة خلال السنوات العشر الأخيرة على حسب الاحصائية الرسمية للأمم المتحدة التى أعلنت اتجاهات أسعار المواد الخام والسلع التامة الصنع ٠

اتجاهات أسعار المواد الخام والسلع

التامة الصنع وفوائد تبادلها التجارى

السنة	أسعار المواد الخام	أسعار المنتجات المصنعة	فوائد التجارة
١٩٥١	١١٩	١٠٢	١١٧
١٩٥٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥	١٠٠	٩٩	١٠١
١٩٥٨	٩٦	١٠٦	٩٦
١٩٥٩	٩٤	١٠٦	٨٩
١٩٦٠	٩٣	١٠٩	٨٥
١٩٦١	٩٢	١١٠	٨٣

وتنخفض بمعدل سريع القوة الشرائية الحقيقية للمواد الخام حتى أن كمية ما من المواد الخام سنة ١٩٦١ تستطيع أن تشترى ٦٦٪ فقط من السلع الصناعية ، وكانت الكمية نفسها من المواد الخام تستطيع أن تشترى كمية مماثلة من السلع الصناعية سنة ١٩٥١.٠

كذلك كانت الدول الصناعية قادرة من ناحية أخرى أن تشترى مواد خاما أكثر بنسبة ٣٤٪ بالكمية نفسها من السلع المصنعة فى نهاية العقد (١٩٦٠) أكثر من أوله (أى فى عام ١٩٥١) ٠ وعلى وجه الدقة فان ذلك يتضمن خسارة قدرها ١٠ بلايين دولار بالنسبة للدول المتخلفة أى ضعف المقدار الكلى للمعونات المالية العالمية السنوية ،والمعونات الخاصة ومعونات البنوك فى تلك الفترة ٠

ومن الظواهر المميزة أيضا أن أسعار البضائع المصدرة من الدول النامية لاتتبع النموذج الحالى نفسه بالنسبة لأسعار الصادرات فى الدول المتخلفة ، وأحسن توضيح لهذه انما هو مايأتى من الارقام :

اتجاهات الأسعار لسلع تصدير معينة فى الدول

الصناعية والدول المتخلفة التنمية (سنة ٩٥٠ ـ ٦٠)

	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٦٠
صادرات الاغذية :			
من الدول الصناعية	١٠٦	١٠٣	١٠٥
من الدول المتخلفة	١٠٤	١٠٨	٨٨
صادرات المواد الخام المعدنية :			
من الدول الصناعية	١٢٧	١٤٩	١٣٥
من الدول المتخلفة	١٠٧	١١١	١٠٦

وتقدم الارقام السابقة الدليل المقنع بدحض الحجة الشائعة بين اقتصادى غرب أوروبا من أن الاتجاه النزولى لاسعار المواد الخام اذا هو قورن مع أسعار السلع التامة الصنع فانما يظهره الارتفاع الدائم فى نوع المنتجات المصنعة ٠

وأما أن أسعار المنتجات الاولية تكشف ميلا أقوى للارتفاع عند التصدير من البلاد المتقدمة اقتصاديا أكثر من البلاد المتخلفة فان ذلك يشير أيضا الى أنها مسألة احتكار فى التجارة العالمية أى انخفاض فى قوى المساومة للدول فى طريق التنمية ٠

وتعكس شروط التجارة فى الواقع أمر توازن القوى الاقتصادية فى التجارة العالمية عن طريق التركيز للقوى الاقتصادية الهائلة الكامنة فى إطار الكتلة الاقتصادية لغربى أوروبا ، فتحصل هذه الدول على مكانة قومية تستطيع بها أن تضغط لخفض أسعار صادرات الدول غير المنحازة٠

وتمثل النسبة بين أسعار المواد الخام التى تصدرها الدول المتخلفة والمنتجات المصنعة التى تصدرها الدول المتقدمة صناعيا نظاما آليا يمكن من سريان انخفاض القيم المستترة من الدول المتخلفة الى الدول المتقدمة ومعنى ذلك بدقة أنها أداة للاستغلال الدولى ٠

وفى الواقع أن هذه الاداة تعمل كما يلى : ترفع الكتلة الاقتصادية الغربية الرسوم على واردات الاغذية والواردات الزراعية على حين أنها فى الوقت نفسه تقدم المساعدات لفلاحيها ، ونتيجة لهذا يرتفع مستوى المعيشة داخل الكتلة وهذا يتطلب ارتفاعا أكثر فى الاجور ، وهذه الاجور المرتفعة بدورها تؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التامة الصنع ، ومن ثم الى ارتفاع أسعار الصادرات الصناعية ومن ناحية أخرى

تزيد المعونات التى تقدم للفلاحين داخل الكتلة الاقتصادية من الانتاج غير الاقتصادى • ويزداد من ثم عرض المنتجات الزراعية • كذلك يزداد الضغط على أسعار المصدرين التقليديين على الدول المتخلفة ، فتهبط الاسعار ، ومع ذلك فان الدول المتخلفة تضطر لشراء سلع صناعية بأسعار أعلى •

وهكذا تمول بطريق غير مباشر المعونات الممنوحة للانتاج الزراعى غير الاقتصادى داخل الكتلة • ان هذا النظام على قدر كبير من الكمال ومن الدقة بحيث استطاع أن يزج بالدول المتأخرة فى دوامة التجارة العالمية •

التنمية الاقتصادية للدول غير المنحازة

يستدل مما سبق على أن الحالة الاقتصادية وواقع التكتل لايتجهان الى مصلحة الدول غير المنحازة •

وبالرغم من أن سياسة التكتل الاقتصادى تكون مشحونة بالمتناقضات فان انشاء الكتلة الاقتصادية الغربية لايعنى التغلب على هذا الخلاف كما تشهد بذلك مشاكل التكامل التى أثارتها دول فردية أو مجموعة من الدول • كذلك فان تهديد الكتلة الاقتصادية الشرقية يعزل اقتصاديا الدول غير المنحازة ، والحقيقة الواقعية تظهر أن هذه الكتلة لم تحقق الى الآن اتحاد كل المعسكر الاشتراكى ، كما كانت تهدف وبذلك تبقى حقيقة أن التناقض الأساسى الذى يمنع تقسيم دول العالم النهائى بين الكتلتين الاقتصاديتين ليس فى مجرد الانشقاق داخل هذه الكتل وانما يكمن فى الخلاف بين أفكار هذه الكتل وواقع الاقتصاد المعاصر • وبذلك لايمكن تحقيق الرخاء الاقتصادى فى وقتنا هذا فى نطاق اقتصادى قومى أو فى نطاق منطقة معينة •

وقد قربت الثورة التكنولوجية المعاصرة بين القارات وربطت أنحاء العالم ، وقد مكنتنا هذه الثورة من أن ننفذ الى أسرار المادة وأن نرى الوجه المقابل للقمر برغم أنه لم تطأه بعد اقدام البشر ، كما مكنت جيلنا أن يعبر القطب تحت الثلج وأن نلاحظ كوكبنا وطبقاته العليا • ان مثل هذه الثورة لايمكن أن تنحصر داخل حدود كتلة اقليمية •

ولا يكمن التناقض الاساسى للاقتصاد العالمى المعاصر فى مجال علاقات الكتلة الشرقية والغربية ، كما يؤكد رجال السياسة ، ولكنه يكمن فى التباين بين الشمال والجنوب • لقد أنتج العالم فى الخمس

عشرة سنة الاخيرة عشرة أطنانمن التنتستين لكل فرد كما يستطيع كل فرد فى البلاد المتقدمة أن يصرف ٨٠ دولارا على التسليح الحديث من هذا على حين يجاهد سكان الدول المتخلفة فى الوقت نفسه ليرفعوا دخلهمدولارا واحدا فى العام ٠

ان عالمنا اليوم عالم قوى وقادر على أن يبدأ بحل المشاكل الحقيقية لحضارته ٠

ولكن المشاكل التى تجابه البشرية ليست فقط مشاكل خلقية أو أدبية ، انها أساسا اقتصادية ، وجوهر هذه المشكلة الاقتصادية هو أن الجزء المتقدم من العالم لايمكنه أن يصل الى حل نهائى لمشاكله بدون أن تحل فى الوقت نفسه مشاكل الجزء الآخر من العالم الذى لايزال متخلفا ٠

برنامج التنمية الاقتصادية العالمية

لقد بدأ يظهر بوضوح أن سياسة التكتل الاقتصادى لاتحقق الحل النهائى لمشاكل البشرية وأن احدى هاتين الكتلتين تعلن أن هدفها هو اللحاق ثم سبق الكتلة الأخرى ، وهنا تظهر أهمية السؤال التالى : وماذا سيحدث حينئذ ؟

أما الكتلة الاخرى فتعلن « أن هدفها هو الاحتفاظ بالقيادة والسبق بأى ثمن » وهنا يمكن أن يسأل المرء : من أجل أى هدف ؟

ويبدو أن تنمية التكنولوجية العسكرية قد وصلت الى نقطة الانعكاس فسبب وجودها يكمن فى عدم استعمالها ذلك لأن استعمالها سيؤدى الى نهاية وجودها ٠

ألا توجد عملية مشابهة تحدث فى المجال الاقتصادى العالمى ؟

انه لايمكن أن يحدث الرخاء والتقدم الحقيقى تحت ظروف العزلة الاقليمية ، كما أنه لايمكن تسخير نصف البشرية الى مالا نهاية بدون أن ينعكس أثر هذا على اقتصاد النصف الآخر ٠

انه يبدو لنا أن هذا هو التناقض الاساسى فى عالمنا المعاصر ٠ ان نصيب صادرات نصف العالم ـ ونقصد بذلك صادرات الدول المتخلفة ـ يبلغ نحو ٣٥٪ تقريبا من واردات العالم الكلية ، ونسبة ٢٥٪ المتخلفة فقط من صادراتها الكلية ، ولكن لماذا هذا الفارق ؟ لقد رأينا أن القيمة الحقيقية لصادرات الدول المتخلفة قد هبطت الى النصف خلال الحقبات

القليلة الماضية • كذلك فان الضغط على نزول أسعار صـــادرات المواد الخام من الدول المتخلفة يؤدى الى أرباح أكيدة للدول الصناعية الغنية وفى الوقت نفسه فان هذه الدول الغنية على علم بأن التوسع فى انتاجها يمكن من انخفاض تكاليف انتاج الوحدة وأن الصادرات تكون بدون شك وسيلة لتحقيق مثل هذا التوسع •

ونظرا لان عائد الصادرات للدول المتخلفة غير كاف لدفع مطالبها المتزايدة من الواردات لذلك تضطر الدول الغنية أن تمنح المعونة المالية الدولية وبذلك يصبح ما تأخذه باليمين تعطيه باليسار •

قد ترغب الدول الغنية من الافادة من صادراتهـــا الصناعية الى الدول المتخلفة ، وكذلك ترغب فى القضاء على منافسة انتاجها فى سوقها الوطنية فى الوقت نفسه لقد أقيمت الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى لمثل هذا الغرض ، ولكنه من الواضح برغم هذا أن الدول المتخلفة سوف تكون قادرة فقط على أن تدفع ثمن وارداتها من الدول المتقدمة اذا أتيحت لها الفرصة أن تبيع منتجاتها الى الدول المتقدمة ، وبمعنى آخر لاتستطيع الدول المتقدمة أن تطلب تأكيد «تقسيم العمل» فى الدول المتخلفة اذا لم ترغب فى الوقت نفسه أن تتيح فرصا متكافئة لتقسيم العمـــل للدول المتخلفة فى منطقتها وداخل حدودها •

وقد أدى التقدم التكنولوجى الى وضع حضارتنا فى نقطة لا يستطاع معها أن يكون تقسيم العمل قائما على أساس الاختلاف فى المناخ والموارد الطبيعية • وبالرغم من أن التصنيع فى الدول المتخلفة لايزال فى شكله الاولى فانه فى الواقع يعتبر القوة القائدة للتنمية الاقتصادية فى هـذه البلاد بل فى أنحاء العالم عموما •

ولا يستطاع حصر تقسيم العمل داخل حدود المناطق أو الـكتل الفردية فان كل محاولة لاغلاق الحدود الاقليمية معناها نبذ المزايا التى يكفلها التخصص العالمى والذى بعد حين ، طـــال أو قصر ، سيؤثر فى رفاهيتها ومعدل التقدم الاقتصادى والتكنولوجى لها •

وتستطيع الدول غير المنحازة أن تجد حلا لمشاكلها خلال الاطـار العام الذى يحل فيه العالم مشاكله الاقتصادية عامة •

لقد بلغت قيمة الصادرات الكلية من الدول المتخلفة ٢٦ر٢ من بليون الدولار سنويا فى الفترة مابين سنة ١٩٥٧ و سنة ١٩٥٩ • وقد زادت الواردات السنوية الى هذه البلاد مبلغ ٣٥ من بليون الدولار على أية حال • ونتيجة لهذا المعدل فان معدل التوسع الاقتصادى السنوى الذى حققته الدول المتخلفة خلال فترة السنين العشر الاخيرة يبلغ فى متوسطه

١ ٪ وذلك فى مقابل معدل الـ ١٤ ٪ الذى سجلته الدول المتقدمة خلال الفترة نفسها .

دعنا نفترض أن البشرية ستتبنى كأقل برنامج لها منع أية زيادة فى الثغرة التى تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، فماذا يجب أن يعمل فى مجال الاقتصاد العالمى من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ؟

تطور صادرات المواد الخام التقليدية

تميل خطط التنمية الى اظهار المستقبل المحدود الذى تواجهه صادرات المواد الخام فى المستقبل ، وهذه الصادرات انما هى نتيجة التخصص الاستعمارى والتقسيم الدولى للعمالة ، ومثل هذا التقسيم للعمالة لاتعارضه العوامل السياسية الاجتماعية فقط ولكن تعارضه أيضا العوامل التكنولوجية .

ولا يستطاع تحقيق تصنيع الدول المتخلفة عن طريق زيادة صادرات المواد الخام، فالدول المتخلفة تعمل على تصنيع نفسها لتضع حدا لاعتمادها الشديد على تصدير المواد الخام . وهى لذلك تضطر الى تنويع هيكلها الاقتصادى الامر الذى لاتستطيع تحقيقه الا بالتصنيع ، ومن أجل التصنيع ينبغى أن تخلق رأس المال الضرورى والصادرات وحدها هى التى تحقق تراكما رأسماليا أكبر .

ومع ذلك فاذا قامت التنمية الصناعية على أساس التوسع فى انتاج المواد الخام والصادرات فلن تستطيع الدول المتخلفة أبدا حل مشكلتها وتبعا لذلك يجب على الدول المتخلفة أن تتخلص من القصور الذاتى الذى ورثته عن الاستعمار وهو قيامها بتصدير المواد الخام .

وبدلا من سياسة « التعايش التنافسى » واستخدام المعونات المالية فى «الحرب الباردة» بين الكتلتين يمكن الدول المتقدمة أن تقدم معونة أكبر لاقتصاديات الدول المتخلفة اذا هى قامت بتخفيض القيود على الواردات التقليدية من هذه الدول ، وفى هذه الحالة تستطيع الدول المتخلفة أن تمول تصنيعها من عائدات الصادرات هذا على حين يتم تنظيم التقسيم الدولى للعمل بعيدا عن ضغط الكتل ومتحررا من قيادتها .

تبنى الصادرات الصناعية من الدول المتخلفة

يتطلب التوسع الصناعى للدول المتقدمة بدرجة غير كافية زيادة موازية للصادرات الصناعية من هذه البلاد ، وبالرغم من أن الدول الصناعية

قد حصلت على مزايا هائلة من ناحية انتاجية العمالة فى الصناعة بسبب بدايتها المبكرة للصناعة فانها لاتزال تحمى انتاجها القومى بالرســـوم العالية والاجراءات المقيدة الاخرى ٠

وعلى كل تستطيع الدول الصناعيـــة أن تلغى كل القيـــود على الواردات من الدول المتخلفة دون أن يؤثر هذا على انتاجها الصناعى أو أن يثير خللا رئيسيا فى مستويات التوظيف ٠ وفى هذه الحالة تكفى عائدات صادرات الدول المتخلفة كى تمول تصنيعها ٠

ومثل هذا التصنيع السريع الذى يتخذ شكل طلب قوى للواردات يعيد الدخل الذى فقدته الدول المتقدمة ، بسبب قبولها المنافسة الشديدة لمبيعات الصناعة البدائية من الدول المتخلفة ٠

مفهوم جديد للتمويل الدولى

لايقدم التقليل من قيود الاستيراد على الواردات التقليدية من المواد الخام الحل لمشكلة التنمية الاقتصادية العالمية لان حجم الطلب على المواد الخام التقليدية محدود بل ويزداد انخفاضا نتيجـــة التقدم التكنولوجى ولا يمكن حل هذه المشكلة حلا كاملا بزيادة صادرات المنتجات الصناعية من الدول المتخلفة نظرا لان الامكانيات المشغلة فى الصناعة فى وقتنـــا الحاضر فى البلاد المتخلفة محدودة نسبيا على حين أن طلبـــات السوق المحلية وافرة ولازمة ٠

ومن أجل ذلك يكون من الضرورى زيادة المعونة المالية الدولية الى درجة كبيرة ٠

وقد حصلت الدول المتخلفة على قروض تبلغ ١٦٢٥ مليون دولار من رءوس الاموال الخاصة و ٩٠٦ ملايين من قروض الحكومات والبنوك و١٣٢٨ مليونا من القروض العـــامة خلال الفترة من ســـنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٥٩ ٠

وقد بلغ مجموع تدفق رأس المـــــال السنوى الى الدول المتخلفة مايقارب نحو ٤ بلايين دولار على حين أن اعادة دفع الارباح والفوائد قد زاد عن ٣ بلايين دولار فى السنة ، وتعتبر المعونات الزراعية أمرا طبيعيا بل مرغوبا فيها فى الدول المتقدمة اليوم ، هذا برغم أن اتباع مثل هذه السياسية يؤدى الى خلق الفوائض التى توهب الى الدول المتخلفة ٠

والواقع أن ادراك الوحدة الاقتصادية للبشرية جمعاء لم يصـــــل

الى النقطة التى يدرك عندها سكان الدول المتقدمة أن المعونة تكون بدون شــــك أكثر فاعلية اذا تمكنت الدول المتخلفة من أن تشترى المنتجات الزراعية مباشرة من المنتج الأكثر رخصا ٠

وتعتبر اعانات البطالة أمرا عاديا ومرغوبا فيه فى البلاد المتقدمة ولكنها لاتدرك أن المعونة المباشرة للدول المتخلفة سترفع الطلب فيها على المنتجات الصناعية ، وبهذا يكون النشاط الصناعى والعمالة شكلا أكثر فاعلية من الاعانات وفى هذه الحالة يحصل العمال العاطلون على أجور كاملة بدلا من الاعانة ٠

ويمكن اجراء كل هذا ، ولكن مثل هذه السياسة المالية الدولية تتطلب عالما يختلف عن عالمنـــــا اليوم ، فالاستراتيجية العســــكرية والدبلوماسية ، وكذلك اقتصاد العالم المعاصر كل منها يؤمن بسياســة القوة أكثر من ايمانه بالبشرية ٠

وكما تستطيع الدول الصناعية أن تقدم أكبر مساعدة الى الدول المتخلفة فى مجال التجارة عن طريق الغاء التفضيــــــل الجمركى وقيود التجارة التى لاتحصل الدول الصناعية منها على أية فوائد جوهرية على حين انها تسبب اضرارا لا يمكن وصفها للدول المتخلفة كذلك تستطيع أيضا فى مجال التمويل الدولى أن تقدم مساعدة جدية للدول المتخلفة اذا هى تخلت عن طرق الاستغلال من مثل اقتسام أرباح الاستثمارات الخـــاصة لرأس المال الاجنبى ٠

وقد رسم أغلبية الخبراء الاقتصاديين الدوليين هــــــذه الصورة التالية للموقف الحالى للدول المتخلفة وذلك فى دراسة مقدمة الى منظمــة الجات (اتفاقية التعاريف والتجارة الدولية) ٠

رأس المال المستورد وعائدات الصادرات

من دول آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية (بملايين الدولارات)

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
رأس المال المستورد	٤٣٢	٨١٠	٧٤٤	١٨٦٥	٢٥٣٢	١ر٢١٢
الصادرات من						
الأرباح والفوائد	١٧٣٢	١٩٠٨	٢٣٤٠	٢٥٥٢	٢٧٨٤	٢ر٥١٨
الميزان	١ر٣٠٠	١٠٩٨	١٥٩٦	٦٨٧	٢٥٢	١ر٣٠٦

وتبعا لذلك فانه طبقا لما يسمى «واردات رأس المال الخاص» تضطر الدول المتقدمة بدرجة غير كافية أن تصدر أكثر من ٢ر٥ بليون دولار من الفوائد والارباح للدول المتقدمة بدرجة غير كافية ، وهذه الصادرات تزيد سنويا على قيمة استثمارات رأس المال الاجنبى الجديد ٠

وفى هذه الحالة فان التضحية تكون مطلوبة من الدول المتقدمة لحساب التقدم الاقتصادى لمصلحة نصف البشرية ، أما التخلى عن الاستغلال الاستعمارى فيكون صورة فعالة للمعونة الى الدول المتقدمة بدرجة غير كافية ٠

ثبات أسعار المواد الخام

لقد أظهر التحليل السابق أن المشكلة الاساسية التى تواجهالدول غير المنحازة فى الوقت الحاضر أى فى الفترة التى تلت الاستعمار ليست فقط هى الطلب غير الكافى من الدول الصناعية على صادراتها من الاغذية والمواد الخام التقليدية ولا احجام الدول المتقدمة على قبول الصادرات الصناعية الجديدة من هذه البلاد أيضا ، ولكن يكمن أساس المشكلة فى ضغط الدول الصناعية لتخفيض أسعار الصادرات من انتاج المواد الخام الزراعية ، وهذا الموقف ناتج عن موقفها الاحتكارى فى الاقتصاد العالمى ٠

وتدل النظرة الى معدل عائد الصادرات السنوى للدول المتقدمة بدرجة غير كافية فى الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٨ على أن هذا العائد قد تذبذب بأكثر من ١ر١٢ ٪ من عام لآخر ، ويبين من تحليل أكثر تفصيلا أن هذه الذبذبات انما ترجع الى تغير أسعار المواد الخام فى السوق العالمية بنسبة ١١ ٪ خلال العام الواحد ، وان التغير فى حجم الطلب يكون من ثم ذا أهمية ثانوية ٠ ويعنى هذا أن الدول الصناعية ٠ التى امتصت ٧٥ ٪ من مجموع صادرات المواد الخام من الدول المتخلفة تفيد من موقفها الاحتكارى «كمشتر رئيسى» وذلك حتى تتحمل الدول المتخلفة نتيجة الذبذبة التى تحدث فى سوقها وتؤثر على اقتصادها القومى ٠

وتبعا لذلك فان الدول المتقدمة بدرجة غير كافية قد تتحمل خسارة قدرها ٣ بلايين دولار فى السنة كنتيجة لهبوط أسعار المواد الخام أى ضعف متوسط قيمة المعونة المالية السنوية التى تسلمتها هذه الدول فى الفترة بين سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ، وأكثر من مرة ونصف المرة من هذه المعونة فى الفترة من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٥٩ ٠

وتزيد خطورة هذه المشكلة بطول مدة الانحراف التقاربى للقيمة الكلية للصادرات من الدول المتخلفة بالمقارنة مع طلباتها من الواردات وهذا الاتجاه يظهره الجدول الآتى :

التصدير للمدى الطويل واتجاهات الاستيراد فى الدول المتخلفة من سنة ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ (بملايين الدولارات)

	١٩٢٨	١٩٣٨-٣٧	١٩٥٣	١٩٥٧
قيمة الصادرات	١٠ر٣٩	٧ر٨٠	٢٥ر٦٢	٣٠ر٨٨
قيمة الواردات	٨ر٧١	٦ر٨٤	٢٤ر٢٢	٣٤ر٣١
الزيادة أو العجز	١ر٦٨ +	٠ر٩٦ +	١ر٤٠ –	٣ر٤٣

ويعادل العجز الكلى فى تجارة الدول المتخلفة فى الوقت الحالى الخسارة السنوية التى تنتج عن تقلب الاسعار ، وتبعا لذلك فان ثبات أسعار المواد الخام من شأنه أن يساعد بدرجة ملحوظة فى حل المشاكل التى تجابه الدول المتخلفة فى الازمة الحالية ٠

ومن الواضح أيضا أن حل هذا المشكل لايكون بنوع التضحية كتقديم مساعدات أو هبات للدول المتخلفة من جانب الدول الصناعية ، فان أحسن وسيلة للأخذ بيد هذه الدول انما هى الغاء الضغط الاحتكارى الممارس على اقتصايادتها ٠

تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة

لاتستطيع الدول غير المنحازة أن تجد الحل النهائى لمشاكلها باجراء ايجابى على المستوى الدولى ، فلسوء الحظ تمثل الكتل الاقتصادية حقيقة واقعية فى عالمنا المعاصر ، ولذلك يجب على هذه الدول أن تعتمد على مواردها الخاصة ٠ ان الروابط بين الدول المتخلفة ضعيفة نسبيا فى مجال النقل والبنوك والتجارة عموما ، ويرجع هذا الى ما ورثته عن الاستعمار ٠ وقد بلغ مجموع الصادرات من الدول المتخلفة الى البلاد المتقدمة بدرجة غير كافية ٧ر٢٢ من بليون الدولار فى سنة ١٩٥٩ أو ما يعادل ٢٥٪ من مجموع الصادرات للدول المتقدمة بدرجة غير كافية ٠

وبينما تكون نسبة المبيعات الصناعية الكلية من الدول المتخلفة

الى الدول الصناعية أقل من ١٠ ٪ اذ بالصادرات الصناعية تصـــل الى أكثر من ٢٥٪ من الصادرات الى الدول المتخلفة ٠

وتعتبر امكانيات رواج التجارة بين الدول المتخلفة محدودة جدا فى مجال صادرات المواد الخام ، لان أغلب هذه البلاد تنتمى الى منطقـــة مناخية واحدة ومن ثم يتشابه هيكلها الانتاجى ، ولذلك فانها تعلق آمالا كبيرة على الصادرات الصناعية ٠ وستتطلب التنمية الصناعية أســواقا أوسع على حين أن من خصائص الانتاج الصناعى فى مراحله الأولية أن تمكن من البيع للدول المتقدمة بدرجة غير كافية أكثر من البيع الى الدول التى بلغت تصنيعا عاليا ٠

ونظرا لان الدول المتخلفة قد وعت هذه الحقيقة فانها تجاهد فى خلق روابط أشد فيما بينها لذلك نجد دول أمريكا اللاتينية تقيم سوقها المشتركة الخاصة مما يجعلها سندا قويا للتصنيع ، وتبذل مجهـــودات مشابهة فى أفريقية وآسيا خلال اطار البعثات الاقتصادية الاقليميـة ٠ وعلى أية حال فان عوامل التكتل السياسى تكون عقبة رئيسية لتحقيق مثل هذه الافكار فى هذه القارات ٠

ان الدول المتقدمة تعلم أن القوى الاقتصادية حقيقة واقعة فى عالم اليوم وقد رفع انشاء الكتل الاقتصادية هذه القوى الى أعلى مستوى ٠ وفى ظل الظروف الحالية لاتستطيع الدول المتقـــدمة بدرجة غير كافية أن تتمسك بمبادىء الاخلاق فى الاقتصاد ، ولكنها تأمل فقط عالما أفضل ٠ انه يجب عليها اتخاذ اجراء ايجابى ، ويجب أن تتضافر فى هذا الاجراء قوى هذه الدول وتصرفاتها المتناسقة ٠ وهكذا بينما تكون « التفرقة » هى المبدأ الأساسى لاستراتيجية التكتل تكون « الوحدة » هى الرد الممكن الوحيد للدول غير المنحازة ٠

الكتل الاقتصادية والاقتصاد اليوغوسلافى

يحوط يوغوسلافيا من الوجهة الجغرافية كتلتان اقتصـــاديتان متعارضتان ، فجيرانها من الشرق : المجر ورومانيا وبلغـــاريا وألبانيا ، تشترك فى « مجلس تبادل المعونة الاقتصادية» وفى الغرب نجد ايطاليا وهى احدى الدول المؤسسة للسوق المشتركة وتحاول اليونان فى الجنوب أن تنتظم مع الدول المشتركة فى مجلس تبادل المعونة على حين تحـــاول النمسا فى الشمال بشتى الطرق والوسائل الانضمام الى مجموعة دول السوق الغربية ٠

وتتضح دلالة هذه الكتل الاقتصادية بدورها ونسبتها فى التجارة الخارجية اليوغوسلافية مما يأتى :

التوزيع الاقليمى لتجارة يوغوسلافيا الخارجية سنة ١٩٦١

(بالنسبة المئوية)

المنطقة	صادرات	واردات
غربى أوروبا	٤٦ر٧	٥٠ر٤
شرقى أوروبا	٣٠ر٣	١٨ر٦
الولايات المتحدة وكندا	٦ر٧	٢٠ر٢
آسيا والشرق الاقصى	٦ر٧	٤ر٥
أفريقية	٥ر٧	٣ر٧
أمريكا اللاتينية	٢ر١	٢ر٦

وبينما تبلغ حصة بلاد غربى أوروبا نصف التجارة الخارجية اليوغسلافية اذا بحصة الدول التى قبلت الانضمام لمجموعة دول غربى أوروبا الاقتصادية تبلغ ٢٥ر٨ من مجموع الصادرات الكلية اليوغسلافية فاذا أضفنا الى ذلك الصادرات لبريطانيا العظمى فان نسبة هذه الدول ترتفع الى ٢٤ر٥ ٪ من مجموع الصادرات ليوغوسلافيا ٠

وبذلك تصل نسبة الدول التى دخلت فى كتل اقتصادية الى ثلثى الصادرات اليوغوسلافية (الكتلة الغربية ٣٥ ٪ والكتلة الشرقية ٣٠ ٪) كما تصل نسبة الدول التى قبلت الانضمام لهذه الكتل بطريق مباشر أو غير مباشر الى أربعة أخماس الصادرات اليوغسلافية الكلية وتشهد هذه الحقيقة على أهمية هذه التطورات على الاقتصاد اليوغسلافى ٠

آثار سياسة التكتل على الصادرات اليوغسلافية

ان سياسة التخصص الاقتصادى الاقليمى داخل اطار الكتلة الشرقية بعيدة عن أى مؤثر رئيسى بالنسبة لصادرات يوغسلافيا الى هذه المنطقة ٠ ونظرا لأن هذه القطاعات الاقتصادية التى يتم فيها تخصص الانتاج على نطاق واسع من أجل مقابلة الطلب الداخلى ، تتمثل (تمثيلا شديدا) فى الصادرات الى هذه المنطقة فقد يكون لهذه العملية أثر مضاد على هذه الصادرات مع مرور الوقت ، تكون نسبة مستخلصات المواد الكيماوية الى شرقى أوروبا ٤٥ ٪ من صادرات يوغوسلافيا الكلية من هذا القطاع وتصل

نسبة مستخلصات الآلات ووحدات النقل الى ٥٠٪ من هذه الصادرات على حين تصل مستخلصات السلع الصناعية الأخرى الى ٤٠٪ ٠

أما مستخلصات تجارة المشروبات والتبغ والأغذية فتعتمد على نجاح أو فشل السياسة الزراعية المتبعة فى هذه البلاد أكثر من اعتمادها على سياسة التخصص الاقليمى ٠ وبذلك تكون الآثار المضادة الناتجة عن تكامل غربى أوروبا على قدر تعجز عنه المقـــارنة ٠ فقد بدأ الشعور بهذه الآثار السلبية لتكامل غربى أوروبا فى يوغوسلافيا وسيستمر ذلك بمعدل أعلى فى المستقبل ٠

وتتفرع هذه المؤثرات السلبية من مصدرين أساسيين :

(أ) اتباع سياسة التفضيل الجمركى فى بلاد السوق المشتركة قد خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠٪ فى « التجارة المشتركة » كما خفض الرسوم الزراعية بمقدار ٣٠ الى ٣٥٪ ٠ واذا استمرت هذه البـــلاد فى برنامجها فستنخفض هذه الرسوم هذا العام بنسبة ١٠٪ أيضا ٠ ويعنى هذا أن الرسوم على صادرات يوغوسلافيا الى هذه البلاد ستكون أعلى بنسبه ٥٠٪ من الرسوم التى تفرض على الدول الأعضاء المتكاملين فى هذه الكتلة الاقتصادية الغربية ومعنى هذا أن الصادرات اليوغوسلافية سوف تصاب اصابة شديدة نتيجة هذه الاجراءات ، وخاصة فى الحالات التى تكون فيها هذه الرسوم مرتفعة والتى تضطر فيها يوغوسلافيا الى الدخول فى منافسة احدى الدول التى تتمتع بعضوية الكتلة ٠

وتتبين مما ذكرناه خســـــارة من صـــــــادرات النبيذ والتبغ والسمك المعلب واللحـــوم المعلبة والأثاث والأحذية الجلدية الخ ، ويمكن تأكيد أن خسارة يوغوسلافيا فى العام الماضى قد بلغت من ٢ الى ٣ بلايين دولار ، وذلك برغم صعوبة التقدير الدقيق ، وسبب هذا بالتـــأكيد هو السياسة التى تتبعها كتلة غربى أوروبا الاقتصادية ٠

(ب) اتباع سياسة مشتركة للحماية الزراعية ، فقد امتصت دول غربى أوروبا ٧٥٪ من مجموع صادرات الأغذية من يوغسلافيا وما يبلغ ٣٠٪ من التبغ والمشروبات فى سنة ١٩٦٠ ٠

ونظرا لأن بلاد هذه الكتلة ستتبع سياسة زراعية مشتركة من أول هذا العام وبمقتضاها ستزيد المساعدات الزراعية من الانتاج غير الاقتصادى داخل هذه الكتلة فان ذلك سيؤدى بدوره الى سد الطريق أمام الواردات من البلاد المصدرة التقليدية ومنها يوغسلافيا ٠

وأخطر هذه المؤثرات السلبية هو ما يتوقع حدوثه سنة ١٩٦٧ ، وذلك

عندما تلغى الرسوم على تجارة الكتلة المشتركة وتطبيق رسوم مشتركة على البلاد الأخرى ٠

وستعانى صادرات يوغسلافيا الى بلاد كتلة غربى أوروبا فى فترة الانتقال ، ولكن الصادرات الصناعية ستعانى أشد وأكثر بعد اقامة الرسوم المشتركة ، فهذه الصادرات ستنمو بثبات نتيجة للتقدم الصناعى العام داخل يوغسلافيا وطبقا للعوائق التى وضعت فى طريق الصادرات الزراعية٠

التنمية الاقتصادية اليوغسلافية والاستقلال الاقتصادى

أدى تدخل القوى السياسية فى المجال الاقتصادى فى شكل كتل اقتصادية الى اتخاذ اجراءات دفاعية ثابتة باعتبارها جزءا متكاملا من سياسة الدول غير المنحازة ودول التعايش الايجابى ٠

ولكن ما الحلول التى يمكن تحقيقها لهذه البلاد (يقصد يوغسلافيا) ؟ يعتبر أمرا ضروريا وفى المكان الأول زيادة الروابط الاقتصادية بالدول الأخرى غير المنحازة ، فقد بلغ نصيب بلاد آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية ١٦ر٣٪ من مجموع الصادرات اليوغسلافية فى العام الماضى ٠

وتكشف الصادرات لهذه البلاد عن زيادة مدعمة فقد ارتفع نصيبها من نسبة مئوية صغيرة فى أول الخمسينات من هذا القرن الى أكثر من ١٠ ٪ سنة ١٩٥٥ ثم ارتفع الى ١٣ر٩٪ سنة ١٩٦٠ ٠

ونظرا لأن هذه البلاد تعتبر مستوردة هامة للمعدات الرئيسية على حين تميل التنمية الاقتصادية فى يوغسلافيا عموما الى السير فى هذا الاتجاه فبذلك يتضح تشابه المصالح الاقتصادية العامة كالحال فى المجال السياسى٠

وسيزداد اهتمام سياسة الاستثمار اليوغوسلافية المستقبلة أكثر من الماضى بالنسبة لآثار التكتل فى عالمنا المعاصر ٠ فقد وصل الاقتصاد اليوغسلافى الى الحد الذى يجب عنده بذل مجهود قوى لتنمية صناعات التصدير ٠ ويجب أن تواجه هذه الصناعات أساسا الى احتياجات نصف العالم على المدى الطويل (ويقصد بدول نصف العالم دول عدم الانحياز والدول المتقدمة بدرجة غير كافية) ومن شأن تحقيق أضخم توسع اقتصادى فى الحقبة القادمة ٠

ولا تتضمن سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمى فى المجال الدولى خلق كتلة اقتصادية جديدة للدول المتخلفة ، بل على العكس فان

هذه السياسة تهدف أولا الى تخطى خلافات التكتل الحاضر • ولذلك ينبغى على الدول غير المنحازة أن تجاهد لابتكار الطرق والوسائل التى من شأنها تأكيد تنمية العلاقات التجارية العادية مع التكتل القائم • ان سياسة التفضيل واستخدام الامكانيات الاقتصادية تعتبر مناقضة لمبادىء السلم ومبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة • ومن أجل هذا ينبغى على يوغسلافيا وباقى الدول غير المنحازة أن تجاهد من أجل ايجاد الحلول عن طريق هيئة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى مثل الاتفاقية العامة للتعارف والتجارة (الجات) •

وينقل خلق التكتل الاقتصادى بؤرة الخلافات العالمية الى المجال الاقتصادى ، ومن أجل ذلك ينبغى على يوغسلافيا التضحية فى هذا الميدان أيضا حيث الصراع بين قوى الرجعية والتقدم •

ويتطلب هذا الصراع تضحيات معينة قاطعة من بلدنا (أى يوغسلافيا) ويجب عليها أيضا أن تقوم بهذه التضحيات لتمكن ــ بصراعها من أجل التحرر الاقتصادى للدول الكبيرة والصغيرة على السواء ــ من تحقيق السلم الدائم فى العالم •

من اقتصاد التكتل الى اقتصاد التعايش السلمى

يعتبر انشاء الكتل الاقتصادية فى الواقع ذا أهمية صغيرة فى « قوى الاستراتيجية العالمية » وقد حاولت هذه الاستراتيجية أن تغير فى الماضى مجرى التاريخ وذلك باحتكارها الامكانيات المسلحة • ونظرا لانماء التكنولوجية الحربية الى أعلى درجة ممكنة فقد أصبحت هذه الاستراتيجية أمرا لا قيمة له • وقد حاولت هذه الاستراتيجية خلال الحرب الباردة أن تعدل من طريق التنمية العالمية عن طريق الدبلوماسية والدعاية والارهاب • ولكن ما لبثت هذه السياسة أن أثارت نقيضها مرة أخرى • وأخيرا انتقل هذا الضغط الى المجال الاقتصادى حيث تجسمت هذه السياسة فى الكتل الاقتصادية ، ومع ذلك فقد ظل غرضها النهائى هو هو لم يتغير فما زالت القوى القيادية الكبيرة تريد حل المنازعات الدولية عن طريق سيطرة الأقوى •

ويشير تقدم العقل البشرى ، وقدرته الخلاقة فى ظل الظروف التكنولوجية المعاصرة الى طريق مختلف فى حل المشاكل العالمية ، لقد فتح التقدم التكنولوجى آفاقا لا يحلم بها فى تنمية وتقدم كل أمة كما فتحت التكنولوجية النووية آمالا واسعة أمام الدول ذات الاراضى الصحراوية اذ أمكن بها تحويل الماء المالح الى ماء عذب وتحويل الصحارى المقفرة الى حقول صالحة •

وتستطيع الطاقة الذرية فى شكل قنبلة « أ » أن تحول ٧٥٠٠ هكتار من الأرض الصالحة ومزارع الكروم الى أرض قاحلة كما تستطيع الطاقة نفسها اذا وجهت للتعمير أن تحول ٧٥٠٠ هكتار من الصحارى الى حقول خصبة ومزارع للكروم وحدائق غناء •

ونظرا لان الطاقة الذرية الكامنة فى تعادل رمل الجرانيت المعتاد تعادل خمسة أمثال الطاقة الحرارية التى على الفحم الحجرى ، فانه لا يكون هناك داع لاستعمال القوة من أجل الحصول على آبار البترول أو غيرها من المواد الخام الأخرى ، ان السيطرة وكل محاولات السيطرة من شأنها أن تضر بمصالح الذين يرغبون فى القيام بها •

وتعتبر التنمية الاقتصـــــادية الدولية اذن خير أداة لانجاز التحرر الاقتصادى لكل الدول صغيرها وكبيرها • وتعنى هذه الكلمة فى المجال الاقتصادى التصنيع أما المعنى الاقتصادى والسياسى لهذه الكلمة فهو ، « الغاء التكتل الاقتصادى » الحالى ، وخلق إقتصاد التعايش السلمى •

ويكمن جوهر اقتصاد التعايش السلمى فى معرفة أنه من المستحيل فى عالم اليوم الذى يقوم على التبادل والترابط أن يستغل أحد آخر لمدى طويل دون أن ينشأ عن ذلك أضرار اقتصادية لكلا الطرفين •

وعلى العكس فان كل تعاون اقتصادى بين أطراف متعادلة من شأنه أن يخلق النفع عن طريق زيادة العمالة الوطنية وتخفيض تكاليف الانتاج نتيجة زيادة الانتاج والتقدم الاقتصادى بوجه عام •

ويضع رجال الاقتصاد المنادون بالتكتل الامكانيات الاقتصادية فى أيدى قوى السياسة على حين تمكن اقتصاديات عدم الانحياز والتعايش السلمى من جعل هذه الامكانيات الاقتصادية فى خدمة الجيش البشرى •

مؤلف الكتاب

- كان يعمل منذ سنة ١٩٤١ ضابطا فى جبهة التحرير اليوغسلافية ضد النازى فى الحرب العالمية الثانية •
- بعد أن انتهت تلك الحرب مباشرة أنهى دراسته العليا فى جامعـــة (ليوبليانا) •
- حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد •
- تخصص فى الاقتصاديات الدولية •
- عين عضوا فى الأمم المتحدة عن يوغسلافيا •
- انتخب رئيسا للجمعية الاقتصادية والاجتماعية •
- بعد أن انتهت مهمته بالأمم المتحدة عين فى منصب مدير معهد السياسة الدولية والاقتصاد •
- فى عام ١٩٦١ عين أستاذا للاقتصاد فى جامعة ليوبليانا فى مقاطعـة سلوفانيا •
- منذ عودته من الأمم المتحدة قام بدور كبير فى أغلب المؤتمرات الدولية المتعلقة بالاقتصاديات الدولية •
- كان أيضا محاضرا لمادة الاقتصاد فى الولايات المتحدة وانجلترا •

تم الكتاب




الجمعية التعاونية للبترول
أفران بوتاجاز
التعاون
رمز البيت السعيد

الدار القومية للطباعة والنشر

مجموعة

اخترنا لك

تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها واعدادها

لجنة " اخترنا لك "



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٢١٠١٢



الثمن ٨ قروش

العدد ١٧٢